مدخل مقترح لزيادة فعالية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر لتحسين مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية

A proposed approach to increase the effectiveness of risk-based internal audit to improve anti-money laundering in Kuwaiti exchange companies

أ/ خالد محمد مرزوق فجرى خلف الدويهيس
khaled_alduwaihees@hotmail.com

أ.د / سيد عبدالفتاح سيد
أستاذ ورئيس قسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ
sayed.abdelfatah@com.kfs.edu.eg

أ.م.د / إيمان عبدالفتاح الجمهودى
أستاذ مساعد المحاسبة
كلية التجارة- جامعة كفر الشيخ
eman.aljhmudi@com.kfs.edu.eg

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة
كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ
المجلد (7)- العدد (12)- الجزء الأول
يوليو 2021م
رابط المجلة : https://csj.journals.ekb.eg

ملخص البحث:

يسعى هذا البحث الى تحقيق الاهداف التالية: التعرف على دورالمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر فى مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية. وتحديد أهم المشاكل التى تواجه المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر لمكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية. وتقديم مدخل مقترح لزيادة فعالية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر لتحسين مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.

وذلك من خلال عينة بلغت 192 مفردة من المراجعين الداخليين فى شركات الصرافة الكويتية وبالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS,22) وذلك لاختبار فروض الدراسة.

وقد توصلت نتائج الدراسة الميدانية الى: يوجد دور ذو دلالة معنوية للمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر فى مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية. ويوجد اثر ذو دلالة معنوية للمشاكل التى تواجه المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية. ويوجد اثر ذو دلالة معنوية لتطوير المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على تحسين مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.

الكلمات الدالة : المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر، مكافحة غسيل الأموال، شركات الصرافة الكويتية.

Abstract:

This research aims to :Study the role of Risk Based Internal Auditing in combating money laundering in Kuwaiti exchange companies; Determining Identifying the most important problems facing the Risk Based Internal Auditing to combat money laundering in Kuwaiti exchange companies; Presenting a proposed approach to increase the Risk Based Internal Auditing effectiveness to improve anti-money laundering in Kuwaiti exchange companies.

This was done through a sample of 192 internal auditors in Kuwaiti exchange companies, and based on the Statistical Package for Social Sciences (SPSS 22) program to test the study hypotheses.

The researcher concluded: There is a significant role for the Risk Based Internal Auditing in combating money laundering in Kuwaiti exchange companies; There is a significant impact of the Risk Based Internal Auditing problems facing on combating money laundering in Kuwaiti exchange companies; There is a significant impact of the Risk Based Internal Auditing developing on improving combating money laundering in Kuwaiti exchange companies.

Key words: Risk Based Internal Auditing, combating money laundering, exchange companies.

1 - الإطار العام للبحث:

1/1-مقدمة البحث

تم استخدام مصطلح غسل الأموال Money Laundering لأول مرة في اللغة الإنجليزية على صفحات الجرائد بسبب فضيحة (ووترجيت سكاندال)عام 1970، كما ظهر هذا المصطلح في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة أول دعوى لغسل الأموال أمام القضاء الأمريكي عام 1982 وانتهت بمصادرة الأموال التى تم غسلها من الإتجار بالكوكايين الكولومبي، ومنذ ذلك الوقت شاع مصطلح غسل الأموال للدلالة على أنشطة إسباغ المشروعية على الأموال القذرة المتحصلة من مصادر غير مشروعة مثل التهريب وتجارة المخدرات وتجارة السلاح ..... الخ عن طريق إدخالها ضمن دائرة الأموال المشروعة في عملية تتخذ مراحل متعددة وأشكال عديدة (عبد الرحمن،2016، ص87). وذلك بهدف تغطية مصادر الدخل غير المشروعة ومحاولة إضفاء الشرعية عليها. استناداً إلى القطاع المالي المصرفي (البنوك) وغير المصرفي (شركات الصرافة، وشركات التمويل، شركات الاستثمار، وصناديق الاستثمار.(Cindori & Petrovic, 2017, p.121)

وفي ضوء ما يشهده العالم في السنوات الأخيرة والتي حفلت بالعديد من المتغيرات والمستجدات والتي انعكست على الأوضاع الاقتصادية الإقليمية والعالمية، وما أدى إليه التطور الهائل في قطاع الاتصالات من سرعة انتقال الأموال، فقد أصبحت الجرائم المالية تشكل خطراً بالغاً يحيط بجميع الدول، وفي مقدمتها مخاطر جرائم غسل الأموال ، حيث تسعى كافة الدول إلى تطبيق وتبني السياسات والإجراءات التي تساعدها في مكافحة تلك الجرائم والتصدي لها بكافة الطرق والوسائل الممكنة لما لها من آثار بالغة الضراوة على أوضاعها الاقتصادية (بنك الكويت المركزى، 2017).

ويعرف القانون الكويتى رقم (١٠٦) لسنة ٢٠١٣ بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فى مادته الثانية غسل الأموال بانه كل فعل ينطوى على علم أن الأموال متحصلة من جريمة، وقام عمدًا بما يلي:

- تحويلها أو نقلها أو استبدالها، بغرض إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع لتلك الأموال أو مساعدة أي شخص ضالع في ارتكاب الجرم الأصلي التي تحصلت منه الأموال، على الإفلات من العواقب القانونية لفعلته.
- إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للأموال أو مصدرها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو حركتها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها.
- اكتساب الأموال أو حيازتها أو استخدامها.

ومع تنامى ظاهرة عمليات غسل الأموال وتعاظم اثارها المالية والاقتصادية أصبح دور المراجعة الداخلية محورا هاما واحدى الركائز الأساسية فى مكافحة عمليات غسل الأموال مما أدى إلى وجود اتجاه قوى فى الدول المتقدمة بتوسيع نطاق عمل المراجعين الداخليين لاكتشاف ومكافحة غسل الأموال (صبيح، 2015، ص 6).

ويمثل دور المراجعة الداخلية في مكافحة عمليات غسل الأموال تطويراً هاماً للمهنة ولدور المراجع في خدمة المجتمع، الا ان آليات المراجعة الداخلية اتسمت بالقصور فى مجال مكافحة عمليات غسل

الأموال لذا برز دور المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر فى اكتشاف ومنع ومكافحة هذه الظاهرة (Cindori & Petrovic, 2017,P.131)

ويعتبر التوجه نحو المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر امتدادا طبيعياً لعلم ومنهج المراجعة الداخلية فى منظمات الأعمال في ظل دنيا الأعمال المعاصرة (أحمد، واخرون، 2019، ص 82)، كما يقوم منهج المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بالتقييم الشامل والمستمر لكافة المخاطر المتزايدة فى بيئة الاعمال الحديثة (Eulerich et al,.2020, p.6) ، لذلك يعد تبنى وتطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر لمكافحة غسل الأموال من ابرز الموضوعات الحديثة فى مجال المراجعة، ويرجع ذلك التوجه نتيجة فشل وعدم قدرة وقصور الدور التقليدي للمراجعة الداخلية فى الحد من ظاهرة غسل الأموال (Pinho,2015,pp.47:48)، لذا تم التوجه نحو المنهج المبني على المخاطر (Risk Based Approach, RBA). والذى ويعتبر أحد أهم المستجدات التي تم التركيز عليها ضمن معايير مجموعة العمل المالي ليكون الركيزة الأساسية في تطبيق معظم المعايير، ولاسيما التدابير الوقائية وعملية الرقابة.، وبناءً على فهم المخاطر التي يتعرض إليها القطاع المالى يتم تخصيص موارد كافية تتناسب مع درجة المخاطر، وبناء عليه يتم تعديل المنهج المتبع للرقابة في مجال مكافحة غسل الأموال بما يشمل ضبط نوعي ومستوى الرقابة من خلال مراجعة مدى كفاية سياسات وإجراءات حمايتها من أن تستغل في عمليات غسل الأموال (صندوق النقد العربى،2015، ص2: 4).

ويتطلب نجاح عملية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر حصول الجهات المعنية على موارد كافية سواءً كانت مالية أو بشرية أو فنية، بالإضافة إلى تمتع تلك الجهات باستقلالية تشغيلية أثناء أداء المهام الموكلة لها، وعدم تأثرها بالتدخلات الأخرى، بحيث تتمكن من الوصول إلى معلومات كافية حول المخاطر وتعزيز الرقابة على القطاعات أو الأنشطة عالية المخاطر (صندوق النقد العربى،2015، ص 4).

2/1 مشكلة البحث

تحتاج المؤسسات المالية إلي أدوات للرقابة لاكتشاف ومكافحة عمليات غسل الأموال، تختلف اختلافاً كبيراً عن الأدوات التقليدية لاكتشاف عمليات الغش والتصرفات غير القانونية التقليدية، نظراً للخصائص التي تتصف بها عمليات غسل الأموال ، حيث انها لها تأثير مباشر علي القوائم المالية. وفي ظل هذه البيئة بالغة التعقد والتغيير أصبحت وظيفة المراجعة الداخلية من الوظائف الهامة والمساندة للإدارة ولجنة المراجعة ولمجلس الإدارة، لاكتشاف عمليات غسل الأموال، وهذا يتطلب العمل علي دعم وظيفة المراجعة الداخلية حتى يتم تنفيذها علي نحو فعال وبالتالي قيامها بدوراً فعالاً في اكتشاف عمليات غسل الأموال ومكافحتها (عبد الرحمن ،2016، ص 3:2).

الا ان آليات المراجعة الداخلية اتسمت بالقصور الواضح في تدعيم الأنشطة الرقابية مما يؤدي إلي عدم قدرتها علي الحد أو اكتشاف أو مكافحة غسل الأموال (Pinho,2015,p.47). وخاصة فى شركات الصرافة الكويتية ومما زاد من كاهل المشكلة صدور القانون رقم (106) لسنة ٢٠١٣ بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلاً عن تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بشأن مكافحة عمليات غسل

الأموال وتمويل الإرهاب فى شركات الصرافة رقم (2 / ر ص / 310 / 2013). واللذان يفرضان على شركات الصرافة الكويتية العديد من المتطلبات بشأن مكافحة غسل الأموال.
ومن اجل القضاء / تقليل الفجوة بين متطلبات الأداء المهني للمراجع الداخلى، وبين المتطلبات المفروضة على شركات الصرافة الكويتية من قبل القانون رقم (١٠٦) لسنة ٢٠١٣ وتعليمات بنك الكويت المركزي رقم (2 / ر ص / 310 / 2013)، ظهرت المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر كأداة فعالة لمكافحة غسل الأموال للحد / القضاء على هذه الفجوة.(Cindori & Petrovic, 2017,p.131)
الا ان تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر لمكافحة غسل الأموال واجه العديد من المشاكل من أهمها عدم وجود سياسات متواصلة لمكافحة غسل الأموال، وعدم كفاية قواعد البيانات المركزية التي تحتوي على معلومات عن عملائها والمعاملات واللازمة للرقابة الوقائية لمكافحة غسل الأموال، وعدم وجود نظم رقابية الكترونية فعالة لمكافحة غسل الأموال، و نقص الموارد اللازمة لآليات الرقابة الفعالة، ونقص في وسائل المراجعة الداخلية من حيث فعالية نظم المعلومات وإدارة البيانات التي يجب توافرها من أجل ضمان التنفيذ الكافي للطلبات التنظيمية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال (Pinho,2015,pp.47:48).
ومما سبق يمكن ايجاز مشكلة البحث فى الاسئلة التالية:

1. هل تساهم المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر فى مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية؟
2. ماهى أهم المشاكل التى تواجه المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر لمكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية؟
3. ما هى أهم مقترحات تطوير المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر لتحسين مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية؟

3/1 أهداف البحث

يسعى هذا البحث الى تحقيق الاهداف التالية:

1. التعرف على دور المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر فى مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.
2. تحديد أهم المشاكل التى تواجه المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر لمكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.
3. تقديم مدخل مقترح لزيادة فعالية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر لتحسين مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.

4/1 أهمية البحث

1/4/1 الأهمية العلمية

- دراسة أحد أهم وأحدث الموضوعات فى مجال المراجعة وهو فعالية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر فى مكافحة غسل الأموال.

- مواكبة البحث العلمى فى مجال دراسة فعالية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر فى مكافحة غسل الأموال.
- اقتراح مدخل لزيادة فعالية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر فى مكافحة غسل الأموال.

2/4/1 الأهمية العملية

- توفير دليل ميدانى لكيفية تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر فى مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.
- التصدى لجرائم عمليات غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية القطاع من خلال المدخل المقترح لزيادة فعالية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر فى مكافحة غسل الأموال.
- تقليل مخاطر عمليات غسل الأموال من حيث مخاطر السمعة التى قد تؤدى إلى فقد الكثر من العملاء وفقد ثقة المؤسسات الأخرى سواء المحلية أو الدولية ومخاطر المسائلة القانونية.
- تقليل حجم الأضرار التى قد تلحق بشركات الصرافة الكويتية من جراء هذه العمليات.
- توفير اساس تطبيقى للمراجعين الداخليين فى شركات الصرافة الكويتية لتطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر فى مكافحة غسل الأموال بفعالية فى شركاتهم.

5/1 فروض البحث

يعتمد البحث على الفروض التالية:

- الفرض الاول: لا يوجد دور ذو دلالة معنوية للمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر فى مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.
- الفرض الثانى: لا يوجد اثر ذو دلالة معنوية للمشاكل التى تواجه المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.
- الفرض الثالث: لا يوجد اثر ذو دلالة معنوية لتطوير المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على تحسين مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.

6/1 منهج البحث

يعتمد البحث على:

- المنهج الاستنباطى: اعتمد الباحث هذا المنهج فى بناء الإطار النظري وصياغة فروض البحث وذلك من خلال تحليل الدراسات العربية والاجنبية السابقة المرتبطة بموضوع البحث.
- المنهج الاستقرائى: يستخدم الباحث هذا المنهج فى اجراء الدراسة الميدانية للدراسة الميدانية من حيث تجميع البيانات اللازمة لاختبار فروض الدراسة.
- مجتمع وعينة البحث: يتكون مجتمع الدراسة من المراجعين الداخليين فى شركات الصرافة الكويتية، وعددها 42 شركة، اما عينة البحث تتكون عينه البحث من عدد (192) مفردة من المراجعين الداخليين فى شركات الصرافة الكويتية والذين يتوافر فيهم الخبرة العلمية والعملية.

- وسيلة الدراسة: يعتمد الباحث عند إتمام الدراسة الميدانية على تصميم قائمة الاستقصاء وفقاً لمقياس ليكرت الخماسى.

7/1 نطاق البحث

- تقتصر الدراسة الميدانية للبحث على شركات الصرافة الكويتية وعددها 42 شركة.
- تقتصر الدراسة الميدانية على التطبيق خلال الفترة من 2014: 2017 وذلك لتوضيح اثر كل من القانون الكويتى رقم (١٠٦) لسنة ٢٠١٣ بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، و تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بشأن مكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب فى شركات الصرافة رقم (2 / ر ص / 310 / 2013) على فعالية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر فى مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.
- تناول البحث موضوع مكافحة غسل الأموال من جوانب المحاسبة والمراجعة.

8/1 خطة البحث :

من أجل تحقيق أهداف البحث سوف يتم تقسيم البحث على النحو التالي :

1. الإطار العام للبحث .
2. الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث.
3. الإطار النظري للبحث .
4. الدراسة الميدانية.
5. خلاصة ونتائج وتوصيات البحث.
6. مراجع البحث.
7. ملاحق البحث.

2- الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث

يقوم الباحث بتقسيم الدراسات السابقة الى مجموعتين هما:

1/2 المجموعة الأولى: الدراسات السابقة المرتبطة بالمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر

❖ **دراسة (خميس، 2012)**

عنوان الدراسة: اطار مقترح لتفعيل المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر لدعم الاستمرارية " دراسة ميدانية"

هدفت هذة الدراسة الى صياغة إطار مقترح لتفعيل المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر لدعم الاستمرارية،

وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج منها: تساعد المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على انتقال المراجع الداخلي إلى مستوى إستراتيجي مضيف القيمة، عن طريق قيامه بالنظر لبيئة المخاطر المحيطة بالمنشأة، والتركيز على هذه المخاطر لتحديد احتمالات حدوثها، وتقييم آثارها المحتملة على المنشأة. وإن المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر تتبع المنظور المستقبلي في عملية المراجعة، وتتعامل مع المخاطر قبل حدوثها، مما يحافظ على قدرتها على الاستمرار في مزاولة أعمالها.

❖ **دراسة (غنام، 2013)**

بعنوان: تفعيل دور المراجعة الداخلية على أساس الخطر باستخدام نموذج تحليل آثار الإخفاق FMEA : دراسة ميدانية

هدف هذا البحث الى دراسة تفعيل دور المراجعة الداخلية على أساس الخطر، وذلك باستخدام نموذج تحليل آثار الإخفاق FMEA.

وقد توصلت هذه الدراسة الى: وجود عدد من العناصر لإحداث تفعيل لدور المراجعة الداخلية على أساس المخاطر و من أهمها: تسهيل أنشطة تحديد وفحص الأخطار. ووضع خطة استراتيجية لإدارة نموذج تحليل آثار الإخفاق، وتحديد المخاطر والعمليات المرتبطة بها في كل عملية مراجعة. و توافر الإدارة المطلوبة والدعم الفني من قبل الإدارة لجميع فرق Fmea.

❖ **دراسة (محمود، 2013)**

بعنوان: تفعيل مدخل المراجعة المبنية على المخاطر كأداة لتحقيق موضوعية الحكم المهني لمراقب الحسابات عن التقديرات المحاسبية

هدف هذا البحث الى تفعيل مدخل المراجعة المبنية على المخاطر كأداة لتحقيق موضوعية الحكم المهني لمراقب الحسابات عن التقديرات المحاسبية.

وقد توصلت هذه الدراسة الى أن المراجع الداخلي له دوره تقييميا تجاه إدارة المخاطر، حيث يقوم الباحث بتقييم مخاطر النشاط بغرض تحديد برنامج المراجعة، ويقوم بجمع معلومات عن مخاطر النشاط إما في شكل محادثات شفهية مع المستهلكين والعملاء والعاملين، أو بحضور مؤتمرات حول الصناعة كمصدر خارجي مفيد للمعلومات،.

❖ **دراسة (االوردانى، 2014)**

بعنوان: أثر تطبيق المراجعة على أساس المخاطر على تحسين جودة المراجعة الداخلية

هدف هذا البحث إلي الكشف عن أثر تطبيق المراجعة على أساس المخاطر على تحسين جودة المراجعة الداخلية.

وقد توصلت هذه الدراسة الى: إن المراجعة الداخلية تعتبر نشاطاً مضيفاُ للقيمة يساعد المنظمة في تحقيق أهدافها من خلال قيامها بتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة وحوكمة الشركات. و هناك اختلاف واضح بين المدخل التقليدي في المراجعة الداخلية والذي يركز على فحص نظام المحاسبة المالية والتحقق من مدي الالتزام بالسياسات والإجراءات، وبين مدخل المراجعة على أساس المخاطر الذي يركز على إضافة قيمة للعميل في جميع المجالات التي يطلبها مع التركيز على إدارة المخاطر. وأن تطبيق منهج المراجعة يؤثر على أساس المخاطر على مسئوليات المراجعين الداخليين وعلي نطاق المراجعة الداخلية وحجم فريق عمل المراجعة الداخلية والذي يتناسب مع أهمية الوحدات الخاضعة للفحص والمراجعة.

❖ **دراسة (فؤاد، 2014)**

بعنوان: إطار مقترح لاستخدام منهجية ستة سيجما لتحسين فعالية المراجعة الداخلية على أساس المخاطر : دراسة تطبيقية

هدف هذا البحث الى تحسين دور المراجعة الداخلية تجاه إدارة المخاطر بمنشآت الأعمال، وذلك باستخدام منهجية ستة سيجما كأحد الأساليب الإدارية - التي تعتمد على النماذج والأساليب الإحصائية - التي تهدف إلى التحسين المستمر لعمليات المنشأة.

وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام منهجية ستة سيجما أدى إلى تحسين متوسط أداء مراحل المراجعة الداخلية على أساس المخاطر.

❖ **دراسة (زايد، 2016)**

عنوان الدراسة: دراسة اثر استخدام منهجية المراجعة على اساس المخاطر على تفعيل آليات الحوكمة (دراسة تطبيقية على القطاع المصرفى في ليبيا)

هدفت هذه الدراسة الى بيان اثر استخدام منهجية المراجعة على اساس المخاطر على تفعيل آليات الحوكمة فى القطاع المصرفى في ليبيا.

وقد توصلت هذه الدراسة الى أن تطبيق منهجية المراجعة على أساس المخاطر يمر بعدة مراحل وهي مرحلة التحليل الاستراتيجي للعمليات وكذلك عملية تحليل الأعمال الذي يوفر الفهم الكافي للأعمال، وبعد ذلك تتم عملية تقدير المخاطر، وأخيراً قياس الأداء الذي يتم من خلال المقارنة مع المنافسين .

❖ **دراسة (Abidin ,2017)**

بعنوان:

Factors influencing the implementation of risk-based auditing

هدفت هذه الدراسة الى فحص التأثير الداخلي من منظور الوكالة لخصائص لجنة المراجعة، وكذلك أنظمة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، في تنفيذ المراجعة المبنية على المخاطر.

وقد توصلت الدراسة الى أن فعالية لجنة المراجعة و نظام إدارة المخاطر ترتبط ارتباطًا وثيقًا وإيجابيًا بتنفيذ المراجعة المبنية على المخاطر.

❖ **دراسة (توتو، 2017)**

بعنوان: المراجعة المبنية على المخاطر ودورها فى التنبؤ بالأزمات المالية : دراسة ميدانية على عينة من مصرف المزارع التجارى، بنك فيصل الاسلامى السودانى

هدفت الدراسة إلى التعرف على المراجعة المبنية على المخاطر وتحديد الأساليب التي يستخدمها لتفعيل إدارة المخاطر، الاعتماد على مراجعين متخصصين ومؤهلين في مجال المراجعة ، وأنظمة الرقابة وكيفية إدارة المخاطر للحصول على مؤشرات تفيد في التنبؤ بالأزمات المالية .

وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: إن المراجعة المبنية على المخاطر مسئولية تضامنية بين كل من إدارة المصارف وإدارة المراجعة الداخلية. وتوفر إدارة المراجعة الداخلية المعلومات والنصائح والتوصيات اللازمة للإدارة العليا لمساعدتها في اتخاذ قراراتها بشأن فحص وتقييم سلامة نظام إدارة المصرف.

❖ **دراسة (آدم، 2018)**

بعنوان: دور المراجعة الداخلية على أساس المخاطر في التنبؤ بمخاطر الفشل المالي في قطاع الأعمال: دراسة ميدانية على بنك فيصل الاسلامى السوداني

هدفت الدراسة إلى تحديد دور المراجعة الداخلية على أساس المخاطر في التنبؤ بمخاطر الفشل المالي في قطاع الأعمال.

وتوصلت هذه الدراسة للعديد من النتائج أهمها: إن للمراجعة الداخلية على أساس المخاطر دور رئيسي في تحقيق كفاءة الرقابة الداخلية مما يساهم في تقليل الفشل المالي. وأن المراجعة الداخلية على أساس المخاطر تساعد في الوفاء بمسؤولية وترشيد الوقت مما يؤدي للإنذار المبكر عن أي خطر قادم تجاه المنشأة. وأن المراجعة الداخلية على أساس المخاطر تمكن من استقرار مستقبل المنشأة مالياً والعمل على تحقيقه.

❖ **دراسة (أحمد، واخرون، 2019)**

بعنوان: أثر العوامل الشخصية والتنظيمية على كفاءة وفعالية أداء المراجع الداخلى لتحسين جودة المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر

هدف هذا البحث إلى تقييم مدى أهمية منهج المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في منظمات الأعمال، وتبيان أهمية توافر العوامل الشخصية والتنظيمية المؤثرة على كفاءة وفعالية أداء المراجع الداخلي لتحسين جودة المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في منظمات الأعمال.

وقد توصلت هذه الدراسة الى: أن تبني منظمات الأعمال لمنهج المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بدلاً من المنهج التقليدي للمراجعة الداخلية يؤدي إلى التحول من الدورية إلى الاستمرارية، ومن السلبية إلى الإيجابية، ومن ردة الفعل إلى المبادرة، ومن الآلية إلى التقدير والحكم الشخصي. ويعتبر منهج المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر امتدادا طبيعياً لعلم ومنهج المراجعة الداخلية فى منظمات الأعمال في ظل دنيا الأعمال المعاصرة. ويحقق تطبيق منهج المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر مزايا عديدة على مستوى منظمات الأعمال في حمايتها من المخاطر المحتملة، والمساهمة في تحقيق أهدافها، واستمراريتها.

❖ **دراسة (Eulerich et al., 2020)**

بعنوان:

Continuous Auditing and Risk-Based Audit Planning

هدفت هذه الدراسة الى اجراء تحليل تجريبى لعملية المراجعة المستمرة و تخطيط المراجعة المبنية على المخاطر.

وقد توصلت هذه الدراسة الى: تعد المراجعة المستمرة أحد الطرق الممكنة من أجل إضافة منظور مستمر لتقييم المخاطر. وهناك العديد من العوامل التى لها تأثير كبير على تخطيط المراجعة المبنية على المخاطر منها: تحليلات البيانات ، والتعاون مع لجنة التدقيق والمدقق الخارجي، بالإضافة إلى استخدام نتائج المراجعة الداخلية لمنع الاحتيال.

2/2 المجموعة الثانية: الدراسات السابقة التى تربط المراجعة بمكافحة غسل الأموال

❖ **دراسة (فراج،2007)**

بعنوان إطار مقترح لدور كل من لجنة المراجعة والمراجع الخارجي في مكافحة عمليات غسيل الأموال: دراسة ميدانية

هدفت هذه الدراسة الى تقديم إطار مقترح لمكافحة عمليات غسل الأموال ويتم من خلاله التعرف على طبيعة عمليات غسل الأموال وأثرها السلبي على الدولة والمجتمع، والتعرف على المؤشرات التي تساعد كل من لجنة المراجعة والمراجع الخارجي في اكتشاف عمليات غسل الأموال، وأيضاً توضيح دور كل من لجنة المراجعة والمراجع الخارجي في مكافحة عمليات غسل الأموال.

وقد توصلت هذه الدراسة الى انه يوجد دور هام للجنة المراجعة في مكافحة عمليات غسل الأموال، حيث تقوم اللجنة بالإشراف على إدارة المراجعة الداخلية وفحص نظم الرقابة الداخلية وإعداد تقارير خاصة عن أي حالات يشتبه فيها.

❖ **دراسة (أبو الجود، 2007)**

بعنوان: دور لجان المراجعة في مكافحة عمليات غسيل الأموال بالبنوك التجارية

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور لجان المراجعة بالمؤسسات المالية في مكافحة عمليات غسل الأموال.

وقد توصلت هذه الدراسة الى أن المراجعة الداخلية تعتبر اداة فعالة لمكافحة غسل الأموال فى البنوك التجارية.

❖ **دراسة (العاجز، 2008)**

بعنوان: دور المصارف في الرقابة على عمليات غسيل الأموال "دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية في قطاع غزة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإجراءات المطبقة في المصارف العاملة في قطاع غزة للرقابة على عمليات غسيل الأموال ومكافحتها.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك التزام من قِبل المصارف العاملة في قطاع غزة برفض فتح حساب للعميل أو الدخول في أي معاملة مصرفية في حال عدم استيفائها لإجراءات التعرف عليها، وان المصارف تطبق إجراءات وقائية لمكافحة غسيل الأموال بصورة جيدة.

❖ **دراسة (رمضان، 2010)**

عنوان الدراسة: تطوير دور المراجعة الداخلية في المؤسسات المالية لاكتشاف ومكافحة عمليات غسل الأموال (دراسة مقارنة)

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير دور المراجعة الداخلية في المؤسسات المالية لاكتشاف ومكافحة عمليات غسل الأموال في ضوء الاستجابة للقوانين والتشريعات والتوصيات الخاصة بمكافحة غسل الأموال.

وقد توصلت الدراسة الى أن هناك دور فعال للمراجعة الداخلية في اكتشاف ومكافحة عمليات غسل الأموال في المؤسسات المالية. كما يجب تطوير دور للمراجعة الداخلية في المؤسسات المالية وبصفة خاصة في البنوك لاكتشاف ومكافحة عمليات غسل الأموال.

❖ **دراسة (De Smet and Mention ,2011)**

بعنوان:

Improving auditor effectiveness in assessing KYC/AML practice-Case study in a Luxembourg's context.

هدفت هذه الدراسة إلى التقرير عن مدى ملاءمة معيار ISO لإنشاء نموذج لتقويم الرقابة الداخلية المتعلقة بمنع عمليات غسل الأموال وكشفها، والذي يعمل بشكل فعال كعنصر في تقويم مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية

وقد توصلت هذه الدراسة الى أن النموذج المقترح للتقويم يسهل عملية التقويم من خلال هيكل المصفوفة، وأن هذا الاختبار يساعد في التأكد من فاعلية الضوابط الرقابية، إضافة إلى بيان هل هيكل نظام الرقابة الداخلية يتضمن مجالات تسمح بعمليات غسل الأموال؟.

❖ **دراسة (Kasswna , 2012)**

بعنوان

The Role of the Audit Committee in Raising the Efficiency of the Internal Control System to Combat Money Laundering in Jordanian Banks

هدفت هذه دراسة إلى بيان دور لجنة التدقيق في مكافحة عمليات غسيل الأموال من خلال المهام الموكلة إليها بتقييم نظم الرقابة الداخلية لمكافحة عمليات غسيل الأموال.

وقد توصلت هذه الدراسة الى: أن لجنة التدقيق تسهم بدرجة مرتفعة في مكافحة عمليات غسيل الأموال في المصارف الأردنية من خلال أنشطتها في تقييم نظام الرقابة الداخلي.

❖ **دراسة (المشهداني والياور، 2012)**

بعنوان: دور نظام الرقابة الداخلية في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال بالتطبيق على عينة من المصارف الخاصة في العراق

هدفت هذه دراسة إلى بيان دور نظام الرقابة الداخلية في مكافحة ظاهرة غسيل الاموال بالتطبيق على عينة من المصارف الخاصة في العراق، عبر قياسها لمدى التزام المصارف بإتباع التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي وتوصيات لجنة العمل المالي الدولية (FATF) ومقررات لجنة بازل.

وقد توصلت هذه الدراسة الى أن المصارف تلتزم بالإجراءات التي تتضمنها توصيات لجنة العمل المالي الدولية وكذلك بمقررات لجنة بازل بدرجة عالية.

❖ **دراسة (خليفة، 2012)**

بعنوان: تحليل الآثار المختلفة لعمليات غسل الأموال ودور المراجعة للحد منها: دراسة تطبيقية على المصارف السعودية

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الآثار المختلفة لعمليات غسل الأموال. وقياس مدى إدراك العاملين بالمؤسسات المصرفية السعودية بالآتي: الأساليب والمؤشرات التي من شأنها التعرف على العمليات التي يشتبه في إنها تتضمن غسل أموال، والقوانين والتعليمات والإجراءات المحاسبية المنظمة لمكافحة عمليات غسل. والآثار المختلفة لعمليات غسل الأموال.

وقد توصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج من أهمها: أهمية مهنة المحاسبة والمراجعة في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال في القطاع المصرفي. ويوجد دور أساسي للمراجعين الداخليين في مكافحة عمليات غسل الأموال.

❖ **دراسة (Kasswna,2012)**

بعنوان:

The Role of the Audit Committee in Raising the Efficiency of the Internal Control System to Combat Money Laundering in Jordanian Banks

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور لجنة المراجعة في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية لمكافحة غسل الأموال من خلال المهام الموكلة إليها لتقييم أنظمة الرقابة الداخلية ودعم عمل إدارة التدقيق الداخلي في دراسة الرقابة الداخلية ونظم مكافحة غسل الاموال، وتطوير الاليات المناسبة لضمان التزام البنوك الاردنية بتطبيق تعليمات مكافحة غسل الأموال. كما تهدف إلى دعم التدقيق الخارجي في تقييم إجراءات البنك والسياسات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية لمكافحة غسل الأموال والتقرير عن ذلك.

وقد توصلت هذه الدراسة الى أن لجنة المراجعة تساهم بدرجة عالية في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية لمكافحة غسل الأموال في البنوك الأردنية من خلال أنشطتها لتقييم لنظام الرقابة الداخلية. والمراجعة الداخلية. والمراجعة الخارجية.

❖ **دراسة (الحملاوى، 2012)**

بعنوان: تقييم دور المراجع الخارجي في مجال اكتشاف والتقرير عن جريمة غسل الأموال

هدفت هذه الدراسة إلى اقتراح مدخل لمراجعة عمليات غسل الأموال يساعد المراجع الخارجي في التغلب على الصعوبات التي تقابله في مجال اكتشاف والتقرير عن جريمة غسل الأموال.

وقد توصلت هذه الدراسة الى انه يوجد دور للمراجع بشأن مكافحة جريمة غسل الأموال في مجال الكشف عن جريمة غسل الأموال والتقرير عن النشاطات والمعاملات المشبوهة من خلال برامج المراجعة لعمل اختبارات الرقابة والالتزام والاختبارات الجوهرية المستقلة لبرامج المنظمة بشأن منع واكتشاف جريمة غسل الأموال والتقرير عن النشاطات والمعاملات المشبوهة وفقاً لمتطلبات القانون والتشريعات المصرية المنظمة للمهنة والمعايير المهنية المتعلقة بها والمبادئ العامة للمراجعة.

❖ **دراسة (حسين، 2013)**

بعنوان: تحليل العوامل المؤثرة في اكتشاف مدقق الحسابات الخارجي في عملية غسيل الأموال والتقرير عنها (دراسة ميدانية في مكاتب تدقيق الحسابات الأردنية)

هدفت هذه الدراسة الى تحليل العوامل المؤثرة في اكتشاف مدقق الحسابات الخارجي في مكاتب تدقيق الحسابات الأردنية لعملية غسل الأموال والتقرير عنها.

وقد توصلت هذه الدراسة الى ان عدم اكتشاف عمليات غسل الأموال التي تهدد منشآت الأعمال من وجهة نظر مدقق الحسابات الخارجي الأردني ترجع إلى عوامل تتعلق بإدارات منشآت الأعمال، وعوامل تتعلق بالإصدارات والإرشادات المهنية.

❖ **دراسة (الفتلى، وعلى، 2014)**

بعنوان: دور المدقق الخارجي في ظل التحديات المعاصرة في الحد من ظاهرة غسيل الأموال دراسة تطبيقية واستطلاعية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إبراز دور التدقيق الخارجي بالحد من ممارسات غسيل الأموال التي تقوم بها أو تتعرض لها بعض المصارف وإ بداء الرأي الفني المحايد حيالها، والتأكيد على الإجراءات والأساليب التي ينبغي أن يقوم بها المدقق الخارجي كجزء من متطلبات النظرة المعاصرة إزاء تلك الممارسات.

وقد توصلت هذه الدراسة الى ان للتدقيق الخارجي دور حيوي لضمان بيئة رقابية سليمة للوحدة الاقتصادية نتيجة ارتباطها بمعايير مقبولة قبولاً عاماً توفر مؤشرات مهمة لقباس نوعية أداء التدقيق وإمكانية الوفاء بمتطلبات الأطراف المستفيدة.

❖ **دراسة (Yuen,2014)**

بعنوان:

ACC 626 Computer Assisted Auditing Techniques Money Laundering Detection

هدفت هذه الدراسة الى دراسة عمليات غسل الأموال وشرح آثار تلك العمليات على المجتمع ودور ومسؤوليات المحاسبين والمراجعين في مكافحة هذه الأنشطة باستخدام الموارد المتاحة.

وقد توصلت هذه الدراسة لعدة نتائج من أهمها:هناك تزايد فى إدراك دور ومسؤوليات المحاسبين والمراجعين في مكافحة غسل الأموال. ويجب على المحاسبين والمراجعين مكافحة انشطه غسل الأموال باستخدام الموارد المتاحة مثل برامج مكافحة غسل الأموال.

❖ **دراسة (الكبيحى،2015)**

بعنوان: فاعلية دور لجان المراجعة في مكافحة عمليات غسل الأموال: دراسة تطبيقية على المصارف العامة في فلسطين

هدفت هذه الدراسة الى دراسة فاعلية دور لجان المراجعة في مكافحة عمليات غسل الأموال: دراسة تطبيقية على المصارف العامة في فلسطين.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن دور لجنة المراجعة يسهم في تقييم نظام الرقابة الداخلية و دعم وظيفة التدقيق الداخلي و دعم التدقيق الخارجي مما يساعد على مكافحة عمليات غسل الأموال في المصارف العاملة في فلسطين.

❖ **دراسة (Pinho,2015)**

بعنوان:

Implementation of Internal Control Systems to Combat Money Laundering and Financing of Terrorism – An Applied Exploratory Study to the Angolan Financial Sector

هدفت هذه الدراسة الى تقييم دور الرقابة الداخلية فى مكافحة غسل الأموال فى القطاع المالي الأنجولي بهدف الحصول على أدلة حول التحديات أو القيود التي تواجهها المؤسسات المصرفية عند تطبيق منهجيات الرقابة الداخلية الفعالة.

وقد توصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج من أهمها: عدم وجود نظم رقابية الكترونية فعالة لمكافحة غسل الأموال. ونقص الموارد اللازمة لآليات الرقابة الفعالة. ونقص في وسائل المراجعة الداخلية من حيث فعالية نظم المعلومات وإدارة البيانات التي يجب توافرها من أجل ضمان التنفيذ الكافي للطلبات التنظيمية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال.

❖ **دراسة (الشيخى، 2015)**

عنوان الدراسة: إطار مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية باستخدام التكامل بين نموذج الاداء المتوازن ونموذج إدارة مخاطر المنشاة لتفعيل ادارة المخاطر المصرفية " دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية

هدفت هذه الدراسة وبشكل أساسي إلى محاولة وضع منهج أو إطار مقترح التطوير دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية وذلك في إطار تنفيذ متطلبات لجنة (BASEL II) وذلك في المصارف التجارية الليبية

وقد توصلت هذه الدراسة الى أنه يوجد اختلاف واضح بين المدخل التقليدي للمراجعة الداخلية والذي يركز على فحص نظم المحاسبة المالية، والتحقق من إجراءات الرقابة والالتزام بالقوانين واللوائح ومنهج المراجعة الداخلية على أساس المخاطر والذي يركز على إضافة قيمة من خلال التركيز على إدارة المخاطر. وتؤدي المراجعة الداخلية دورا فعالا في تحسين الحوكمة بالقطاع المصرفي وذلك من خلال مشاركتها في تقييم وتحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية كما وضحها قانون (Sox) وفقا للمادة (404) وكذلك في تقييم وتحسين عمليات إدارة المخاطر.

❖ **دراسة (صبيح، 2015)**

بعنوان: تطوير دور المرجع الداخلى فى الكشف عن عمليات غسل الأموال ومكافحتها فى القطاع المصرفى (دراسة ميدانية)

هدفت هذه الدراسة الى تطوير دور المرجع الداخلى فى الكشف عن عمليات غسل الأموال ومكافحتها فى القطاع المصرفى.

وقد توصلت هذه الدراسة الى: عدم كفاية الضوابط والمؤشرات الموضوعة للكشف عن عمليات غسل الأموال ومكافحتها فى القطاع المصرفى. وأن المراجعة الداخلية تعتبر محورا هاما واحدى الركائز الأساسية فى مكافحة عمليات غسل الأموال مما أدى إلى وجود اتجاه قوى فى الدول المتقدمة بتوسيع نطاق عمل المراجعين الداخليين لاكتشاف ومكافحة غسل الأموال.

❖ **دراسة (صلب، 2016)**

بعنوان: دور المراجعة الداخلية والخارجية في تقليل مخاطر ظاهرة غسيل الأموال بقطاع المصارف التجارية في ليبيا: دراسة ميدانية على عينة من المصارف الليبية

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالمراجعة الداخلية والخارجية وبيان دورهما في التقليل والحد من مخاطر ظاهرة غسيل الأموال بالمصارف التجارية الليبية.

وقد توصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج من أهمها: إن للمراجعة الخارجية دور في الحد من مخاطر ظاهرة غسيل الأموال بالمصارف من خلال إبداء الرأي الفني المحايد والمستقل للمراجعة الخارجية والذي يستنتج من خلال فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية للحد من مخاطر ظاهرة غسيل الأموال بالمصارف. وأن المراجعة الداخلية لها الدراية الكاملة بالإجراءات من خلال فحص ومراجعة كل العمليات داخل المصرف، لذلك يسهم تقرير المراجعة الداخلية في رفع كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية للحد من عمليات غسيل الأموال بالمصارف من خلال توصيات المراجعة الداخلية.

❖ **دراسة (أحمد،2016)**

بعنوان: إطار مقترح للتكامل بين وظيفتي الالتزام والمراجعة الداخلية لزيادة فاعلية البنوك في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

هدفت هذه الدراسة إلى اقتراح إطار للتكامل بين كل من المراجعة الداخلية والالتزام في البنوك لزيادة فاعليتها في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد توصلت هذه الدراسة الى تنامى أهمية دور وظيفة المراجعة الداخلية في زيادة فعالية البنوك في مكافحة غسل الأموال.

❖ **دراسة (فضالى،2016)**

بعنوان: دور الرقابة الداخلية للمصارف الليبية فى الحد من ظاهرة غسيل الأموال

هدفت هذه الدراسة إلى قياس دور الرقابة الداخلية للمصارف الليبية في الحد من ظاهرة غسل الأموال.

وقد توصلت هذه الدراسة الى انه كلما زاد مستوى تدريب العاملين على أدوات الرقابة الداخلية ساعد ذلك في الحد من عمليات غسل الأموال.

❖ **دراسة (العمار وعنبر، 2016)**

بعنوان: دور الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة غسل الأموال: دراسة استطلاعية تحليلية لآراء عينة من العاملين في المؤسسات المالية الحكومية والأهلية في جمهورية العراق

هدفت هذه الدراسة الى توضيح الإطار النظري لمصطلح الرقابة الداخلية، والبحث في ظاهرة غسل الأموال من حيث المفهوم والأساليب والآثار المترتبة عليها. ومعرفة دور نظم الرقابة الداخلية في مناهضة ظاهرة غسل الأموال في المؤسسات المالية في جمهورية العراق.

وقد توصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج من أهمها: زيادة الحاجة الى التدريب والتطوير على الاساليب الحديثة للكشف عن عمليات غسل الأموال واتخاذ اللازم لمكافحتها.وهناك تأثير للرقابة الداخلية الفاعلة ذات الكفاءة على الحد من غسل الأموال.

❖ **دراسة (عبد الرحمن، 2016)**

بعنوان: رؤية تطويرية مقترحة لدور المراجعة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال: دراسة تطبيقية تحليلية على المصارف العاملة في السودان

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف علي تأثير دور المراجعة الداخلية فى المصارف العاملة في السودان لتفعيل حوكمة الشركات للحد من ظاهرة غسل الأموال.

وقد توصلت هذه الدراسة الى أن هنالك دور كبير لمهنة المراجعة الداخلية فى موضوع مكافحة ظاهرة غسل الأموال من خلال المسؤوليات المنوط بها وبشكل خاص المسؤولية الاجتماعية تجاه الاطراف المتعددة والمسئولة عن اكتشاف الظاهرة. كما يتجلى هذا الدور من خلال ميثاق قواعد السلوك المهنى والتى يلزم المراجع الداخلى بالتحلى بها.

❖ **دراسة (Habib et al,2017)**

بعنوان:

Money Laundering and Audit Fees

هدفت هذه الدراسة الى دراسة العلاقة بين غسل الأموال واتعاب عملية المراجعة في الولايات المتحدة.

وقد توصلت هذه الدراسة الى حصول مراجعي الحسابات على اتعاب اضافية نظير مخاطر عمليات غسل الأموال الأعلى التي ينطوي عليها عمل العملاء في في الولايات المتحدة. وزيادة تاثير عمليات غسيل الأموال على مستوى الشركة وعلى مستوى الدولة ككل.

❖ **دراسة (Cindori & Petrovic, 2017)**

بعنوان:

The Significance of Assessing Money Laundering Risk as a Part of Auditing Operations

هدفت هذه الدراسة الى دراسة وتقييم مخاطر غسل الأموال كجزء من عمليات المراجعة فى جمهورية كرواتيا، وتركز هذه الدراسة على المراجعة الخارجية، ولكنها تغطي أيضا المراجعة الداخلية بسبب ارتباطها بالأنشطة المالية اليومية وأنشطة منع غسل الأموال.

وقد توصلت هذه الدراسة الى ان هناك اتجاه متزايد للاعتماد على المراجعة المبنية على المخاطر كأداة فعالة لمكافحة غسل الأموال.

❖ **دراسة (الحسين، 2019)**

بعنوان: دور لجان المراجعة في الحد من عمليات غسيل الأموال: دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية بالسودان

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين خصائص (لجنة المراجعة الاستقلالية، الخبرة المالية والمحاسبية، المهام والمسؤوليات) وظاهرة غسيل الأموال.
وتوصلت الدراسة إلي أن استقلالية لجان المراجعة في المصارف السودانية ساهمت في تقليل ظاهرة غسيل الأموال، كما أسهمت الخبرة المالية والمحاسبية التي يتمتع بها أعضاء لجنة المراجعة في تقليل ظاهرة غسيل الأموال.

- **دراسة (El Ammari and Khlif, 2020)**

بعنوان:

Strength of auditing and reporting standards, corruption and money laundering: a cross-country investigation

هدفت هذه الدراسة الى التحقق في العلاقة بين قوة المراجعة ومعايير إعداد التقارير وغسيل الأموال.
وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن قوة المراجعة ومعايير إعداد التقارير مرتبط سلبًا بعمليات غسيل الأموال المال وايجابيا بمكافحة غسيل الأموال.

- **دراسة (Mohammadi et al., 2020)**

بعنوان:

Investigating the impact of audit features on money laundering Evidence from Iranian stock exchange companies

هدفت هذه الدراسة الى التحقق في تأثير خصائص المراجعة بما في ذلك جودة المراجعة وأتعاب المراجعة وفترة عمل المراجع على مكافحة غسل الأموال في الشركات المالية الإيرانية.
وأظهرت النتائج أن متغيرات جودة المراجعة وأتعاب المراجعة العادية وفترة عمل المراجع
لها تأثير كبير على غسيل الأموال.

3/2 تحليل الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث

1/3/2 تحليل المجموعة الأولى من الدراسات السابقة

من تحليل المجموعة الأولى: الدراسات السابقة المرتبطة بالمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر يستنتج الباحث ما يلى:

1. هناك اختلاف واضح بين المدخل التقليدي في المراجعة الداخلية والذي يركز على فحص نظام المحاسبة المالية والتحقق من مدي الالتزام بالسياسات والإجراءات، وبين مدخل المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر الذي يركز على إضافة قيمة للعميل في جميع المجالات التي يطلبها مع التركيز على إدارة المخاطر.
2. يؤدى اتباع المراجع الداخلي لمنهج المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر إلى زيادة قدرته على تقييم فعالية إدارة المخاطر بالمنشأة، والتأكد من قدرة المنشأة على مواجهة المخاطر التي قد تؤدي إلى انهيارها وعدم قدرتها على الاستمرار في مزاولة أعمالها في دنيا الأعمال.

3. تساعد المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على انتقال المراجع الداخلي إلى مستوى استراتيجي مضيف القيمة، عن طريق قيامه بالنظر لبيئة المخاطر المحيطة بالمنشأة، والتركيز على هذه المخاطر لتحديد احتمالات حدوثها، وتقييم آثارها المحتملة على المنشأة.
4. تتبع المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر المنظور المستقبلي في عملية المراجعة، وتتعامل مع المخاطر قبل حدوثها، مما يحافظ على قدرتها على الاستمرار في مزاولة أعمالها.
5. يعتبر منهج المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر امتدادا طبيعياً لعلم ومنهج المراجعة الداخلية فى منظمات الأعمال في ظل دنيا الأعمال المعاصرة.
6. يشمل منهج المراجعة أغلب أنشطة المنشأة والتركيز على مناطق الضعف التي تؤثر على أهداف المنشأة التي تسعى إليها ، أما المداخل التقليدية للمراجعة فتركز بصفة أساسية على مدى تطبيق أو الامتثال للقواعد والإجراءات عند تنفيد العمليات ، بالإضافة إلى أن عملية المراجعة تتم من خلال نظرة مالية ضيقة
7. أن تبني منظمات الأعمال لمنهج المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بدلاً من المنهج التقليدي للمراجعة الداخلية يؤدي إلى التحول من الدورية إلى الاستمرارية، ومن السلبية إلى الإيجابية، ومن ردة الفعل إلى المبادرة، ومن الآلية إلى التقدير والحكم الشخصي.
8. عند إتباع منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر يمكن تحقيق عدة مزايا كالمشاركة الفعالة الإدارة المراجعة في إطار إدارة المخاطر، وكذلك تحسين مهارات المراجعين الداخليين، بالإضافة إلى تكوين خطة شاملة لمواجهة المخاطر.
9. يحقق تطبيق منهج المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر مزايا عديدة على مستوى منظمات الأعمال في حمايتها من المخاطر المحتملة، والمساهمة في تحقيق أهدافها، واستمراريتها.

2/3/2 تحليل المجموعة الثانية من الدراسات السابقة

من تحليل المجموعة الثانية: الدراسات السابقة التى تربط المراجعة بمكافحة غسل الأموال يستنتج الباحثون ما يلى:

1. تنامى الاهتمام بظاهرة غسل الأموال فى الوقت الراهن.
2. هنالك دور كبير لمهنة المراجعة الداخلية فى موضوع مكافحة ظاهرة غسل الأموال من خلال المسؤوليات المنوط بها وبشكل خاص المسؤولية الاجتماعية تجاه الاطراف المتعددة والمسئولة عن اكتشاف هذه الظاهرة.
3. إن للمراجعة الداخلية دور مهم ومتعاظم في التقييم والتقدير المبكر لمخاطر عمليات غسل الأموال، من خلال الفحص المستمر للعمليات، فهي تساعد على الحد أو على الأقل التقليل من مخاطر غسل الأموال.
4. أهمية دور وظيفة الالتزام ضمن وظائف المراجعة الداخلية في زيادة فعالية مكافحة غسل الأموال.
5. إن نجاح المؤسسات المالية وغير المالية في مكافحة عمليات غسل الأموال يعتمد على كفاءة وفعالية نظام المراجعة الداخلية.
6. هناك اتجاه متزايد للاعتماد على المراجعة الداخلية المبنية على المخاطركأحدث التوجهات الفعالة لمكافحة غسل الأموال.

7. يواجه تطبيق نظم المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر لمكافحة غسل الأموال العديد من المشاكل التى ينبغى التغلب عليها حتى تقوم باكتشاف ومكافحة غسل الأموال بكفاءة وفعالية.

4/2 أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والبحث الحالى

1. -فى حدود علم الباحث تعتبر هذه الدراسة أول دراسة تناولت اقتراح مدخل لزيادة فعالية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر فى مكافحة غسل الأموال
2. اختلاف فى مجال التطبيق حيث يقوم الباحث بالتطبيق فى شركات الصرافة الكويتية.
3. اضافة بعض المتغيرات فى مجال المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر فى مكافحة غسل الأموال والتى لم تتناولها الدراسات السابقة والتى استقها الباحث من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الكويتى رقم (106) لسنة 2013 والواردة فى المادة (10) من القانون البند (هـ) وتتمثل فى:

- وضع سياسات فعالة للمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الارهاب.
- آلية تحديد وتقييم المخاطر وتطبيق ما يتوائم معها من تدابير العناية الواجبة.
- تدريب المراجعين الداخليين لضمان كفائتهم فى التعامل مع عمليات غسل الأموال ومنعها ومكافحتها.
- كيفية إخطار وحدة التحريات المالية الكويتية بالمعاملات المشبوهة.
- كيفية التعامل المالي وغير المالي مع المدرجين على قوائم العقوبات المالية وتجميد أموالهم.
- كيفية قيام ادارة المراجعة الداخلية برفع تقارير دورية للإدارة العليا بكل العمليات المشبوهة.

4. اقتراح مدخل لزيادة فعالية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر فى مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.

3- الإطار النظري للبحث.

1/3 طبيعة غسل الاموال

1/1/3 نشاه غسل الأموال

يعود مصطلح غسيل الأموال إلى بدايات القرن العشرين المنصرم، عندما أستخدم رجال المافيا في الولايات المتحدة الأمريكية عدد من الغسالات الأوتوماتيكية لخدمة الزبائن مقابل مبالغ زهيدة يضاف إليها أموال إصباغ الصفة الشرعية عليها دون أن يشك احد في أمر ناتجة من التجارة غير المشروعة. وبذلك يتم تنظيفها أو المبالغ الكبيرة المتأتية من المصادر المالية غير المشروعة (القاضى، واخرون، 2012، ص 353).

وفى نهاية الثلاثينات ومطلع الأربعينات من القرن العشرين الماضي كانت تقوم شبكات المافيا في الولايات المتحدة الأمريكية لا سيما في المدن الرئيسة مثل شيكاغو ونيويورك بشراء المشروعات والمحلات بأموالها غير القانونية ثم دمج تلك الأموال مع أرباح المشروعات كي تظهر هذه الأموال كأنها ناتجة من مصادر مشروعة بهدف اخفاء مصدرها عن السلطات الحكومية ومنذ

ذلك الحين تم استخدام هذا المصطلح في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل الأجهزة الأمنية المختصة (القاضى، واخرون، 2012، ص 353).

هذا ولم يقتصر انتشار ظاهرة غسيل الأموال على الولايات المتحدة الأمريكية فقد شهدت الحرب العالمية الثانية حدوث اكبر عمليات غسيل للأموال عندما قامت المصارف السويسرية بعمليات غسيل أموال لصالح النظام النازي الألماني(العاجز، 2008، ص 14)

بالرغم من ذلك ، لم ينتشر مفهوم غسيل الاموال بشكل واسع الا الا بعد فضيحة ووترجيت **Water Gate Scandal**)) في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عقد السبعينات حيث ظهرت الحاجة آنذاك إلى كشف تفاصيل هذه القضية، وعاد مصطلح غسيل الأموال للظهور إبان (فضيحة ووترجيت) في السبعينات، وتطلب ذلك تتبع مسار عائدات الأموال الناتجة عن الأنشطة غير المشروعة فيها، ومصادرها المالية ،بهدف التعرف على مرتكبيها والمتورطين فيها (كامل ، 2002 ، ص161).

أما أول استخدام للمصطلح في سياق قانوني أو قضائي فكان في احد قضايا مصادرة أملاك مغسولة ومتأتية من تجارة الكوكايين الكولومبي

وجرى مؤخرا استخدام مصطلح غسل الاموال **Money Laundering** في المحافل الدولية والإقليمية والمحلية المهتمة بالجرائم الاقتصادية والمالية والاجتماعية، على أساس أنها عمليات ترتبط إلى حد كبير بأنشطة غير مشروعة عادة ما تكون بعيدة عن يد القانون المناهض للفساد المالي والإداري في محاولة للعودة مرة أخرى بصفة شرعية معترف بها من قبل نفس القوانين التي كانت تجرمها وفي نطاق الحدود الإقليمية التي تسري عليها هذه القوانين (الكبيحى، 2015، ص 173)

2/1/3 مفهوم غسل الأموال

تتعدد تعاريف غسل الأموال ومن أهمها:

عرف (**Richard,2002,p.321**) غسل الأموال "بأنها الوسيلة التي يتبعها البعض لإخفاء وجود أموال أو الأسلوب غير النظامي في الكسب أو في بعض الدول أسلوب التلاعب بالحسابات لخداع المسئولين عن الضرائب أو نقل الأموال تجعل عملية غسل الأموال تنمو وتتكاثر وتجعل الكثير من البنوك تتسابق لتأخذ من هذه الظاهرة القذرة ما أمكن بالمراوغات والمخادعات والالتفاف على القوانين أو أية إجراءات إدارية وغالباً تتستر هذه العمليات وراء أسماء كبيرة لشركات أو مستثمرين".

عرف (**Beare,2003,p.95**) غسل الأموال هو بديل للاقتصاد الخفي أو الاقتصادات السوداء أو اقتصادات الظل وهو كسب الأموال من مصادر غير مشروعة وأحياناً يتم خلط هذه الأموال الحرام بأموال أخرى حلال واستثمارها في نشاطات مباحة شرعاً وقانوناً لإخفاء مصدرها الحرام والخروج من المسائلة القانونية يعد تضليل الجهات الأمنية والرقابية.

وعرفت مجموعة العمل المالي (**FATF**) غسل الأموال بأنه "استخدام وتجهيز العائدات الناتجة عن انشطة غير مشروعة لإخفاء مصدرها غير المشروع من أجل إضفاء الشرعية على المكاسب الناجمة عن الأنشطة غير الشرعية" (**FATF,2012,P.2**).

وعرف القانون الكويتى رقم(١٠٦) لسنة ٢٠١٣ بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فى مادته الثانية غسل الأموال بانه كل فعل ينطوى على علم أن الأموال متحصلة من جريمة، وقام عمدًا بما يلي:

أ- تحويلها أو نقلها أو استبدالها، بغرض إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع لتلك الأموال أو مساعدة أي شخص ضالع في ارتكاب الجرم الأصلي التي تحصلت منه الأموال، على الإفلات من العواقب القانونية لفعلته.

ب- إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للأموال أو مصدرها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو حركتها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها.

ج- اكتساب الأموال أو حيازتها أو استخدامها.

كذلك عرف (الفتلي، وعلى، 2014، ص 352) غسل الأموال بانه" ابتكار مجموعه من الأساليب والطرق التي يتم من خلالها دمج الأموال المحصلة بشكل غير قانوني مع الأموال الناتجة عن النشاط الطبيعي (التجاري أو صناعي أو غيرها) بهدف إخفاء مصادرها الأصلية على أن يعاد إنفاقها واستثمارها في أغراض مشروعة وتتم هذه العملية في ظل وجود وسيط مالي أو تجاري يمارس أعماله بشكل قانوني".

وعرف (**Yuen,2014,p.1**)) غسل الأموال بانه "جعل العائدات التي تحصل عليها أنشطة غير مشروعة تبدو شرعية، وذلك باستخدام تقنيات مختلفة تهدف إلى تطهير الأموال غير المشروعة من أصولها الإجرامية. ويجعل من الصعب على السلطات الكشف عن الأنشطة الإجرامية وتمكين المجرمين من إعادة تدوير الفوائد المالية لأعمالهم الإجرامية عن طريق تجنب مصادرتها أو مصادرة عائداتها".

كما عرف (**Pinho,2015,pp.47:48**) غسل الأموال بانه "تحويل الممتلكات أو نقلها، مع العلم أن هذه الممتلكات مستمدة من الجرائم أو من المشاركة في هذه الجرائم لأغراض إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للممتلكات أو مساعدة أي شخص ضالع في ارتكاب مثل هذه الجريمة أو الجرائم على التهرب من العواقب القانونية لأعماله".

وعرف (عبد الرحمن،2016،ص89) غسل الأموال بأنه "تحويل الممتلكات أو نقلها مع علم الفاعل بأنها عائدات إجرامية بغرض إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع لتلك الممتلكات أو مساندة أي شخص متورط في أشكال الجريمة الأصلية التي تحصلت منها هذه الممتلكات على الإفلات من الآثار القانونية لأفعاله".

كذلك عرف (**Cindori & Petrovic, 2017, p.121**) غسل الأموال بأنه "تغطية مصادر الدخل غير المشروعة ومحاولة إضفاء الشرعية عليها"

ويتفق الباحث مع القانون الكويتى رقم(١٠٦) لسنة ٢٠١٣ بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشأن تعريف غسل الأموال ويرى انه الاكثر ملائمة للتطبيق فى بيئة الاعمال الكويتية.

كما يستخلص الباحث من هذه التعاريف ما يلى:

- يختلف مفهوم غسل الأموال من حيث الجهة التي تعنى بتفسير مفهومه فهناك التفسير العام والتفسير القانونى والتفسير المالى.
- غسل الاموال يقوم على اساس اخفاء مصدر كل مال ناشئ عن مصدر غير مشروع.
- عمليات غسيل الأموال أو تبييضها جريمة يتم ارتكابها من خلال تنظيم مؤسسي.
- تسعى عمليات غسل الأموال الى تحويل السيولة النقدية الناتجة عن الأعمال غير المشروعة وغير القانونية إلى أشكال أخرى من الأصول بما يساعد على تأمين تدفق هذه العائدات المالية غير المشروعة.

3/1/3 أهداف عمليات غسل الاموال

تتعدد أهداف عمليات غسل الأموال ومن أهمها:

- إخفاء مصدر الأموال غير المشروعة وذلك بإدخالها لدائرة التعامل الاقتصادي أما عبر البنوك أو شركات الصرافة أو التحويلات ومن ثم شراء أصول مالية وعقارية والقيام بعمل الشركات ومحلات تجارية تستراً على ذلك النشاط الاجرامى غير المشروع (عبد الرحمن،2016، ص91).
- استثمار العائدات الإجرامية في مشروعات مستقبلية من خلال العمل فى مشروعات قانونية بهدف الاندماج في الاقتصاد المشروع (عبد الرحمن،2016، ص91) .
- اعادة استخدام الأموال المغسولة فى الجرائم مرة أخرى (صلب،2016، ص156).
- تحويل السيولة النقدية الناتجة عن العمليات غير القانونية الى أشكال اخرى من الاصول تساعد على تأمين تدفقات العائدات المالية غير المشروعة (صلب،2016،ص157).

4/1/3 الاثار المالية لعمليات غسل الأموال

تتعدد الاثار المالية السلبية لعمليات غسل الأموال ومن أهمها:

- تعتبر عمليات غسل الأموال من الاخطار الفادحة التي تهدد الاستقرار الاقتصادي والمالي بشكل واضح ويرجع ذلك لعدم اهتمام غاسلوا الأموال بالجدوي الاقتصادي للاستثمار بقدر اهتمامهم بعمليات الخداع الذي يسمح لهم بإعادة تدوير الأموال. وهذا يختلف مع القواعد الاقتصادية القائمة علي أساس نظرية تنظيم الربح وبالتالي انعكاس الخطر علي مناخ الاستثمار المحلي والدولي (عبد الرحمن، 2016، ص90).
- تؤدي عمليات غسل الأموال إلى هدر الموارد الاقتصادية للمجتمع وتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج مما يشكل نزيفا يحرم الاقتصاد القومي من آليات نموه (أبو الجود، 2007، ص 172).

- إن انتقال الأموال التي يتم غسلها في ظل العولمة من اقتصاد لآخر يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي على المستوى الدولي (أبو الجود،2007، ص 172).
- تؤثر عملية غسل الأموال علي استقرار الاسواق المالية الدولية لذا فان عملية غسل الاموال تضر اقتصاد الدول التي تم عليها التبيض او عبرها مما يضر ذلك بالدخل القومي والاسعار وبمعدلات الادخار وعلي الاسواق المالية وعلي الاستقرار الاقتصادي ككل (عبد الرحمن، 2016، ص 90).
- يؤدي غسل الأموال إلى حدوث خلل اقتصادي هيكلي لانخفاض المدخرات مع زيادة الاستهلاك من دون نمو مماثل في الناتج المحلي الإجمالي (مصطفى و الرفيعى،2008،ص12).
- يؤدى غسل الاموال الى منافسة غير متكافئة بين صاحب الأموال القذرة والمستثمر الجاد صاحب الأموال البيضاء (مصطفى و الرفيعى،2008، ص13).
- يؤدي غسل الاموال إلى إعاقة تنمية القطاع الخاص الشرعي من خلال توفير المنتجات بأسعار أقل من التكاليف مما يجعل من الصعب على الشركات المشروعة المنافسة في السوق (**Yuen,2014,p.2**)).
- يؤدى غسل الاموال الى العديد من آثار التضخم الركودي ، إذ يصاب المجتمع بظواهر اقتصادية متعارضة . (مصطفى و الرفيعى،2008، ص13).

2/3 دور المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر فى مكافحة غسل الأموال

تعتبر المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر تطورا طبيعيا للمراجعة الداخلية بحيث تكون موجهة نحو المستقبل، وذلك بتوسيع نطاق عملها، ليشمل الاجراءات اللازمة كافة لتقييم إدارة مخاطر النشاط بالمنشأة، في إطار التوجه نحو الاستفادة من المراجعة الداخلية كأداة تساهم بفعالية في الحد من المخاطر" (خميس، 2012، ص 98)، لذا تعد منهجية تربط المراجعة الداخلية بالإدارة الشاملة للمخاطر في المنظمة. وبالتالي فإن المراجعة المبنية على المخاطر تسمح للمراجعة الداخلية بإعطاء تأكيدات إلى مجلس الادارة بأن عمليات إدارة المخاطر يتم إدارتها بفعالية، من منظور المخاطر التي يمكن تحملها (Chartered Institute of Internal Auditors, 2014, p.1).

وتهدف المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر إلى تقديم تأكيد مستقل إلى مجلس الإدارة يتضمن: (الشيخى، 2015، ص 128)

1. التأكيد من أن عمليات إدارة المخاطر التي تقوم بها الإدارة داخل المنظمة تعمل بالشكل المتوقع أو المخطط له.
2. التأكد من توجيه موارد المرجعة الداخلية توجيها مباشرة نحو المخاطر ذات المستوى العالي Highest Risks أو ما يسمي بالمخاطر الحديثة Key Risks وهي تلك المخاطر التي تمثل تهديدا قويا للشركة وتؤدي إلى إعاقة تحقيق أهدافها.
3. التأكد من أن الإطار الصحيح للأنشطة الرقابية مطبق بكفاءة في تسكين المخاطر التي ترغب الإدارة مواجهتها.

4. التأكيد حول مدى كفاية وفعالية ردود الأفعال والاستجابات التي قامت بها الإدارة لمواجهة المخاطر، وأنه قد تم إدارتها وتخفيضها إلى مستوى المقبول.
5. تحسين جودة الفحص والتدقيق من خلال قيام المراجع بالنظر إلى بيئة المخاطر المحيطة بالمنشأة والتركيز على هذه المخاطر مما يساعد على إضافة قيمة للمنشأة (عبد العال، 2005، ص 126)
6. التأكد من وجود إطار جيد من أدوات الرقابة كافية لتخفيض المخاطر.

ويعتبر التوجه نحو المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر لمكافحة غسل الأموال من ابرز الموضوعات الحديثة فى مجال المراجعة، ويرجع ذلك التوجه نتيجة فشل وعدم قدرة وقصور الدور التقليدي للمراجعة الداخلية فى الحد من ظاهرة غسل الأموال (Pinho,2015,pp.47:48) ، لذا تم التوجه نحو المنهج المبني على المخاطر (Risk Based Approach, RBA). والذى ويعتبر أحد أهم المستجدات التي تم التركيز عليها ضمن معايير مجموعة العمل المالي ليكون الركيزة الأساسية في تطبيق معظم المعايير، ولاسيما التدابير الوقائية وعملية الرقابة.، وبناءً على فهم المخاطر التي يتعرض إليها القطاع المالى يتم تخصيص موارد كافية تتناسب مع درجة المخاطر، وبناء عليه يتم تعديل المنهج المتبع للرقابة في مجال مكافحة غسل الأموال بما يشمل ضبط نوعي ومستوى الرقابة من خلال مراجعة مدى كفاية سياسات وإجراءات حمايتها من أن تستغل في عمليات غسل الأموال (صندوق النقد العربى،2015، ص2: 4).
و يمثل دور المراجعة الداخلية في مكافحة عمليات غسل الأموال تطويراً هاماً للمهنة ولدور المراجع في خدمة المجتمع وتعتمد جهود دعم المراجعة الداخلية في مواجهة عمليات غسل الأموال على:

- تطوير مبادئ التطبيق الأمثل لبيئة الرقابة والعمل على تحقيق أكبر قدر ملائم من الاستقلالية للمراجع الداخلي، وتفعيل دور لجان المراجعة، بالإضافة إلى تطوير معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية (خليفة،2012، ص217).
- التحقق من تكامل أنواع الرقابة الداخلية الفعالة والتى تعتبر أحد أهم أسباب نجاح المؤسسات المالية وغير المالية في مكافحة عمليات غسل الأموال (فراج، 2007، 128).
- التحقق من ملاءمة سياسات واجراءات مكافحة غسيل الأموال المتطلبات التشريعية والرقابية وتحقيق مبدا اعرف عميلك ، والتحقق من الالتزام بالمنهجية المستندة على المخاطر عند وضع برامج مكافحة غسيل الأموال (الحسين، 2019، ص 74).
- دراسة الخطط الموضوعة والمتعلقة بتطوير أنظمة الرقابة الداخلية للمكافحة عمليات غسيل الأموال ومدى مراعاة التطور التقني والتشربعي على سياسات والإجراءات (الحسين، 2019، ص 74).

– التأكد من فاعلية الاجراءات الرقابية في مكافحة عمليات غسيل الأموال (الحسين، 2019، ص 74).

– التحقق من توفر الكوادر البشرية المؤهلة المدربة في مجال عمليات غسيل الأموال في قسم المراجعة الداخلية ومن توفر برامج تدريب للعاملين لدى قسم المراجعة الداخلي في مجال عمليات غسيل الأموال ومخاطرها (الحسين، 2019، ص 75).

– دعم عملية المراجعة الخارجية وبرنامج المراجعة للتأكد من الامتثال للمكافحة عمليات غسل الأموال (الحسين، 2019، ص 75)..

– التقييم والتقدير المبكر لمخاطر عمليات غسل الأموال من خلال الفحص المستمر للعمليات، فهي تساعد على الحد أو على الأقل التقليل من مخاطر غسل الأموال (صلب،2016، ص 238).

3/3 متطلبات تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر لمكافحة غسل الأموال

يتطلب نجاح عملية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر لمكافحة غسل الأموال حصول الجهات المعنية على موارد كافية سواءً كانت مالية أو بشرية أو فنية، بالإضافة إلى تمتع تلك الجهات باستقلالية تشغيلية أثناء أداء المهام الموكلة لها، وعدم تأثرها بالتدخلات الأخرى، بحيث تتمكن من الوصول إلى معلومات كافية حول المخاطر وتعزيز الرقابة على القطاعات أو الأنشطة عالية المخاطر (صندوق النقد العربى،2015، ص 4). لذا فان تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر يتطلب العديد من المتطلبات من أهمها: (الشيخى، 2015، ص ص 134: 135)

- عمل الدراسات اللازمة وتخطيط إجراءات المراجعة حول الأهداف واستراتيجيات مكافحة غسل الاموال.
- التأكد من أن مستويات المخاطر المقبولة لكافة أوجه النشاط تم وضعها وتوصيلها وتنفيذها كسياسات وإجراءات وممارسات لمكافحة غسل الاموال.
- وضع إطار مناسب لإدارة مخاطر غسل الاموال وتقييم تنفيذه في جميع أنحاء الشركة.
- تحديد مخاطر غسل الاموال والأحداث التي قد تعوق تحقيق الأهداف "تقييم عملية إدارة هذه المخاطر.
- إجراء ت تقييم مدى كفاية وفعالية أساليب مراقبة تنفيذ طرق مواجهة مخاطر غسل الاموال المستخدمة من قبل الإدارة.
- توفير تأكيد على فاعلية إدارة مخاطر غسل الأموال في الشركة.

4/3 مشاكل تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر لمكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية

يواجه تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر لمكافحة غسل الأموال العديد من المشاكل من أهمها: (Pinho,2015,pp.47:48) .

1. عدم وجود سياسات متواصلة لمكافحة غسل الأموال.
2. عدم كفاية قواعد البيانات المركزية التي تحتوي على معلومات عن عملائها والمعاملات واللازمة للرقابة الوقائية لمكافحة غسل الأموال.
3. عدم وجود نظم رقابية الكترونية فعالة لمكافحة غسل الأموال.
4. نقص الموارد اللازمة لآليات الرقابة الفعالة.
5. نقص في وسائل المراجعة الداخلية من حيث فعالية نظم المعلومات وإدارة البيانات التي يجب توافرها من أجل ضمان التنفيذ الكافي للطلبات التنظيمية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال.

5/3 مقترحات لزيادة فعالية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر لتحسين مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.

يرى الباحث انه يمكن زيادة فعالية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر لتحسين مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية عن طريق:

- قيام شركات الصرافة الكويتية بأنشاء قواعد بيانات مركزية الكترونية مشتركة تحتوي على معلومات عن عملائها والمعاملات واللازمة للرقابة الوقائية لمكافحة غسل الأموال.
- قيام شركات الصرافة الكويتية بتطوير نظم رقابية الكترونية فعالة لمكافحة غسل الأموال.
- تطبيق كافة متطلبات زيادة فعالية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر لمكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية و الصادرة عن بنك الكويت المركزي والتى تشمل: (بنك الكويت المركزي، التعليمات رقم ٢/ر ص/ ٣١٠ / ٢٠١٣)

1- وضع السياسات وإجراءات العمل والنظم والضوابط الداخلية التي تكفل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويجب أن تتضمن كحد أدنى، التدابير والآليات التالية:

أ- تقييم مخاطر العملاء والمعاملات.

ب-تحديد هوية العميل والمستفيد الفعلي والشخص المعرّض سياسياً والمستندات المطلوبة للتحقق منها.

ج- الاحتفاظ بالسجلات والمعلومات المرتبطة بالعملاء والمعاملات.

د- تطبيق تدابير العناية الواجبة على العميل والمستفيد الفعلي.

ه- إخطار وحدة التحريات المالية الكويتية بالمعاملات المشبوهة.

و- خضوع السياسات وإجراءات العمل والنظم والضوابط الداخلية لعمليات مراجعة دورية.

ز- تعيين مراقب التزام على مستوى الإدارة العليا يكون مسؤولاً عن التحقق من مدى التزام الشركة بتنفيذ أحكام القانون رقم (١٠٦) لسنة ٢٠١٣ بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية وهذه التعليمات.

ح- تطبيق معايير النزاهة والخبرة المناسبة لدى تعيين الموظفين، وذلك على النحو الوارد بالفقرة من البند الرابع عشر من هذه التعليمات.

ط- تنفيذ برنامج مستمر لتدريب كافة الموظفين (الجدد والحاليين) ، وأعضاء الإدارة الإشراقية والمدراء.

ي- أي متطلبات أخرى يضعها بنك الكويت المركزي في هذا الخصوص.

2- يجب أن تتسق السياسات وإجراءات العمل والنظم والضوابط الداخلية مع حجم نشاط شركة الصرافة وطبيعة ونطاق عملياتها على أن يتم اعتمادها من الإدارة العليا في شركة الصرافة والشركاء فيها، ويتم إلزام كافة الفروع المحلية بها، وكذلك الفروع الخارجية والشركات التابعة لشركة الصرافة إذا وُجِدت.

3- توفير الاستقلالية للمراجع الداخلى (مراقب الالتزام) حيث يتعين أن يكون لمراقب الالتزام سلطة العمل باستقلالية على أن يكون مسؤولاً أمام الإدارة العليا. ويتعين أن يكون له ولغيره من العاملين المعنّيين، صلاحية الاطلاع المباشر على بيانات تحديد هوية العميل والمعلومات الأخرى المرتبطة بتدابير العناية الواجبة والسجلات وغيرها من المعلومات ذات الصلة، كما يجب أن يتمتع مراقب الالتزام بالمؤهلات والخبرة الملائمة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

4- يجب رفع تقارير مراجعة داخلية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل دوري. ويجب أن تتضمّن تقارير المراجعة الدورية المرفوعة إلى الإدارة العليا بياناً بكلّ المعاملات المشبوهة التي تمّ رصدها مع انعكاساتها والتدابير التي اتخذها مراقب الالتزام لتعزيز سياسات شركة الصرافة وإجراءات عملها ونُظمها وضوابطها في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويجب إطلاع الشركاء بالشركة بنتائج أيّ عمليات تفتيش ميداني أجراها بنك الكويت المركزي بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك التدابير التصحيحية التي يجب أن تطبّقها شركة الصرافة.

5- يجب على شركات الصرافة إجراء عمليات تدقيق وفحص مستقلِّين للتحقّق من الالتزام (بما في ذلك اختيار العيّنات) بسياسات الشركة الداخلية وإجراءات عملها ونُظمها وضوابطها. ويمكن لشركة الصرافة بموافقة من بنك الكويت المركزي الاستعانة بطرف آخر لتأدية وظيفة التدقيق، مثل مراقب الحسابات الخارجي للشركة.

6- يتعين على شركات الصرافة تطبيق برنامج مستمر لتدريب كافة الموظفين الجدد والحاليين وأعضاء الإدارة التنفيذية والإشراقية والمدراء، حرصاً على إعلامهم بكافة المستجدات والتطوّرات، بما فيها المعلومات حول الأنماط السائدة في مجال غسل الأموال وتمويل

الإرهاب، تنفيذاً للالتزامات المفروضة بموجب القانون (106) لسنة ٢٠١٣ بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولائحته التنفيذية وهذه التعليمات.

7- يتعيّن على شركات الصرافة لدى تعيين موظفيها تحديد متطلّبات النزاهة والخبرة، كما عليها وضع قواعد وإجراءات الاختيار والمؤهلات المناسبة، وذلك من أجل التأكد من التالي :

أ- تمتّع الموظّفين بمستوى الكفاءة الضروري من أجل تأدية مهامّهم.

ب-تمتّع الموظّفين بالنزاهة الملائمة للقيام بمهام الوظيفة التي تسند اليهم.

ج- الأخذ بحالات تضارب المصالح المُحتمَلة، بما في ذلك الخلفية المالية للموظّف.

د- عدم تعيين الأشخاص الذين اتُهِموا أو أدينوا بجرائم تتضمّن الاحتيال أو عدم الأمانة أو غيرها من الجرائم المشابهة.

4 الدراسة الميدانية

1/4 هدف الدراسة الميدانية

يتمثل الهدف الرئيسي من الدراسة الميدانية فى التعرف على اراء المستقصين حول:

1- دور المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر فى مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.

2- أهم المشاكل التى تواجه المراجعة الداخلية المبنية لمكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.

3- اثر تطوير المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على تحسين مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.

2/4 مجتمع وعينة الدراسة

تم اختيار مجتمع الدراسة الميدانية طبقاً أن مفرداته يتوافر فيهم الخبرة العلمية والعملية، وتضمن مجتمع الدراسة المراجعين الداخليين فى شركات الصرافة الكويتية، وعددها 42 شركة صرافة وبواقع 5 استمارات لكل شركة. وتم اختيار عينة الدراسة الميدانية طبقاً أن مفرداتها يتوافر فيهم الخبرة العلمية والعملية،

ويوضح الجدول رقم (1) فئات عينة الدراسة وحجم استمارات الاستقصاء المرسلة والمستلمة والصالحة للتحليل الإحصائي

جدول رقم (1) عينة الدراسة وحجم استمارات الاستقصاء المرسلة والمستلمة والصالحة للتحليل الإحصائي

فئتي الدراسة	عدد الاستمارات المرسلة	عدد الاستمارات المستلمة	عدد الاستمارات المستبعدة	الاستمارات الصالحة للتحليل الإحصائي	
				العدد	النسبة

المراجعين الداخليين (مراقب الالتزام) فى شركات الصرافة الكويتية	210	196	4	192	%91,43
الإجمالي	210	196	4	192	%91,43

خصائص عينة الدراسة

بالنسبة للخصائص الديموغرافية قام الباحث باستخراج الخصائص لعينة الدراسة من خلال إيجاد التكرارت والنسب المئوية وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة كما يلي:

أولاً: النوع

جدول رقم (2) التكرارت و النسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب النوع

النوع	العدد	النسبة
ذكر	168	%87,5
انثى	24	%12,5
الإجمالي	192	%100

ثانياً: توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمى

جدول رقم (3) التكرارت و النسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

النوع	العدد	النسبة
بكالوريوس	16	%8,33
ماجستير	28	%14,58
دكتوراه	148	%77,09
أخرى	0	0
الإجمالي	192	%100

ثالثاً: الخبرة

الجدول التالي يوضح خصائص عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

جدول رقم (4) التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

النوع	العدد	النسبة
أقل من 5 سنوات	59	%30,73
من 5 سنوات : 10 سنوات	81	%42,19
أكثر من 10 سنوات	52	%27,08
الإجمالي	192	%100

3/4 تصميم أداة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة الميدانية اعتمد الباحث على قائمة الاستقصاء لجمع البيانات وتم تقسيم قائمة الاستقصاء الى قسمين هما:

1- القسم الأول: معلومات عامة عن افراد العينة تتعلق باسم المستقصي منهم، جهه العمل، المؤهل العلمى، الوظيفة، سنوات الخبرة.

2- القسم الثانى: وتم تصميمه على اساس مقياس ليكرت الخماسى Likert Scale لتحديد درجة موافقة كل مفردة فى العينة علي عبارات الاستقصاء وذلك كما في الجدول التالي:

التصنيف	أوافق بشدة	أوافق	أوافق الى حد ما	لا أوافق	لا أوافق على الاطلاق
الدرجة	5	4	3	2	1

وتتضمن أسئلة هذا القسم الى ثلاثة محاور هى:

- المحور الأول يهدف الى اختبار الفرض الأول والخاص بدور المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر فى مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية. ويشمل خمسة عبارات من العبارة رقم 1 : العبارة رقم 5.
- المحور الثانى يهدف الى اختبار الفرض الثانى والخاص باثر المشاكل التى تواجه المراجعة الداخلية المبنية على مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية. ويشمل خمسة عبارات عبارة من العبارة رقم 6 : العبارة رقم 10.
- المحور الثالث يهدف الى اختبار الفرض الثالث والخاص باثر اثر تطوير المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على تحسين مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية. ويشمل تسعة عبارات عبارة من العبارة رقم 11 : العبارة رقم 19.

1/3/4 اختبار الثبات:

يشير ثبات أداة القياس أنه إذا أعيد تطبيق الاستقصاء بنفس العينة في نفس الظروف فأنها تعطي نفس النتائج أو عدم تغييرها بشكل كبير إذ تم إعادة توزيعها علي نفس الأفراد عدة مرات خلال فترات زمنية. و يتم ذلك من خلال حساب معامل الفا كرونباخ Cronbach Alpha لجميع عبارات القائمة للتحقق من مدي ترابطها وجاءت النتائج كما بالجدول التالى:

جدول (5) نتائج اختبار معامل ألفا كرونباخ

Alpha Cronbach

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	192	100.0
	Excludeda	0	.0
	Total	192	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.961	25

المصدر: برنامج SPSS

من الجدول (5) يتضح أن معامل ألفا كروبناخ لعبارات المقياس المستخدم في الدراسة بلغ (0,961) وهو معامل ثبات جيد جداً من الناحية الإحصائية لأنه كلما اقتربت قيمة معامل ألفا كروبناخ من الواحد الصحيح كلما كان دليلاً علي ارتفاع درجة ثبات بنود المقياس وإمكانية الاعتماد علي نتائج التحليل الإحصائي.

2/3/4 اختبار الصدق:

يتم التحقق من صدق الاستمارة، وكذلك قياس صدق الاتساق الداخلى للفقرات وذلك عن طريق معدلات الارتباط بين كل معدل والمعدل الكلى للعبارات وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (6)

نتائج معاملات الارتباط بين معدل كل محور والمعدل الكلي للفقرات

Correlations

		AV_X1	AV_X2	AV_X3
AV_X1	Pearson Correlation	1	.903**	.863**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000
	N	192	192	192
AV_X2	Pearson Correlation	.903**	1	.771**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000
	N	192	192	192
AV_X3	Pearson Correlation	.863**	.771**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	
	N	192	192	192

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: برنامج SPSS

ومن الجدول (6) نجد أن معاملات الارتباط السابقة تحمل ثبات داخلي دال إحصائياً وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات فقرات الاستقصاء وبذلك أصبحت قائمة الاستقصاء صالحة للتطبيق علي عينة الدراسة الأساسية.

3/5/5 ترميز البيانات:

تم إعطاء رموز الأسئلة قائمة الاستقصاء علي النحو التالي:

D1	: النوع.
D2	: المؤهل العلمى.
D3	: ترمز إلي الوظيفة.
D4	: سنوات الخبرة.
X1.1..... X1.5	: ترمز إلي عبارات الفرض الأول.
X2.1..... X2.6	: ترمز إلي عبارات الفرض الثانى.
X3.1..... X3.5	: ترمز إلي عبارات الفرض الثالث.
X4.1..... X4.9	: ترمز إلي عبارات الفرض الفرعى الرابع.

3/3/4 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

يقم الباحث باختبار فروض الدراسة باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية ببرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS Version 22) وقبل تحديد الأساليب الإحصائية الملائمة لتحليل بيانات الدراسة الميدانية فلابد من معرفة التوزيع الإحصائي للمجتمع اولاً الذي سحبت منه العينة لذا اعتمد الباحث على الاختبارات التالية:

أ. اختبار كولمجروف سمرنوف Kolmogorov – Simonov :

يقوم اختبار كولمجروف سمرنوف باختبار فرض العدم أن المتغيرات الخاصة بمتغير معين يتبع التوزيع الطبيعي، و الفرض البديل بأن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي. ولهذا اذا كانت (sig) أكبر من مستوي المعنوية (0.05) يدل ذلك أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي و يمكن استخدام الأساليب الإحصائية الخاصة بالاختبارات المعلمية Parametric Tests أما إذا كانت قيمة (sig) أقل من مستوي المعنوية (0.05) دل ذلك أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي ويتم الاعتماد علي الأساليب الإحصائية الخاصة بالاختبارات اللامعلمية Non - Parametric Tests ويمكن توضيح نتائج هذا الاختبار كما فى الجدول التالى:

جدول (7) نتائج اختبار كولمجروف سمرنوفKolmogorov – Simonov

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test						
		X1.1	X1.2	X1.3	X1.4	X1.5
N		192	192	192	192	192
Normal Parametersa,b	Mean	4.2135	4.2396	4.2344	4.5573	4.6198
	Std. Deviation	.97144	.95166	.96117	.75671	.74231
Most Extreme Differences	Absolute	.333	.330	.334	.419	.451
	Positive	.209	.212	.213	.279	.304
	Negative	-.333-	-.330-	-.334-	-.419-	-.451-
Test Statistic		.333	.330	.334	.419	.451
Asymp. Sig. (2-tailed)		.000c	.000c	.000c	.000c	.000c
a. Test distribution is Normal.						
b. Calculated from data.						
c. Lilliefors Significance Correction.						

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test						
		X2.1	X2.2	X2.3	X2.4	X2.5
N		192	192	192	192	192
Normal Parametersa,b	Mean	4.3542	4.8073	4.7656	4.2552	4.2240
	Std. Deviation	.90350	.50063	.58985	1.04479	.95821
Most Extreme Differences	Absolute	.367	.499	.493	.361	.333
	Positive	.237	.350	.346	.238	.209
	Negative	-.367-	-.499-	-.493-	-.361-	-.333-
Test Statistic		.367	.499	.493	.361	.333

Asymp. Sig. (2-tailed)	.000c	.000c	.000c	.000c	.000c
a. Test distribution is Normal.					
b. Calculated from data.					
c. Lilliefors Significance Correction.					

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test						
		X3.1	X3.2	X3.3	X3.4	X3.5
N		192	192	192	192	192
Normal Parametersa b		4.7552	4.7656	4.4427	4.4271	4.3281
		.54865	.57182	.87839	.90658	.98769
Most Extreme Differences		.485	.498	.388	.398	.382
		.328	.341	.263	.264	.248
		-.485-	-.498-	-.388-	-.398-	-.382-
Test Statistic		.485	.498	.388	.398	.382
Asymp. Sig. (2-tailed)		.000c	.000c	.000c	.000c	.000c

		X3.6	X3.7	X3.8	X3.9
N		192	192	192	192
Normal Parametersa,b		4.2813	4.4323	4.5938	4.5625
		.94013	.89536	.76683	.75630
Most Extreme Differences		.345	.393	.447	.416
		.222	.263	.298	.281
		-.345-	-.393-	-.447-	-.416-
Test Statistic		.345	.393	.447	.416
Asymp. Sig. (2-tailed)		.000c	.000c	.000c	.000c

المصدر: برنامج SPSS

ويتضح من الجدول (7) أن قيمة مستوي الدلالة (sig) أقل من مستوي المعنوية (α=0,05) وهذا يعني رفض الفرض العدمي وهو ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعى وقبول الفرض البديل وهو أن جميع

البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي ولهذا يتم الاعتماد علي الاختبارات اللامعلمية وذلك بدرجة ثقة 95%. لهذا يقوم الباحث باختبار فروض الدراسة من خلال الأساليب التالية:

ب. Frequencies: بهدف تحليل التكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات قائمة الاستقصاء وذلك لمعرفة الاتجاه العام للإجابات.

ج. اختبار Chi – Square: يهدف هذا الاختبار الى معرفة ما إذا كان هناك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين التكرار المتوقع القيمة (3) وبين التكرار المشاهد في أراء عينة الدراسة وذلك لكل عبارات الاستبيان و ذلك بمقارنة مستوي الدلالة الإحصائية (sig) بمستوي المعنوية (0.05) وذلك لكل فقرة فإذا كانت قيمة مستوي الدلالة الإحصائية (Sig) أقل (0.05) من فإن هذا يعني أن هناك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين التكرار المشاهد في أراء عينة الدراسة والمتوقع ويدل هذا على أهمية هذه الفقرة.

د.اختبار فريد مان: يستخدم لقياس وترتيب الأهمية النسبية لآراء المستقصي منهم.

ه.اختبار One-Sample T Test: يستخدم هذا الاختبار في مقارنة متوسط عينة بقيمة مفترضة للمجتمع.

4/4 نتائج التحليل الإحصائي واختبارات الفروض:

1/4/4 نتائج التحليل الإحصائي واختبارات الفرض الأول:

ينص الفرض الأول علي: لا يوجد دور ذو دلالة جوهرية للمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر فى مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.

ويمكن اختبار مدي صحة هذا الفرض من خلال قياس استجابات عينة الدراسة علي العبارات من (1إلي5) الواردة في قائمة الاستقصاء وذلك كالآتي:

أولاً: نتائج تحليل Frequencies المتعلق بالفرض الأول.

جدول (8) التكرارت والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري للأسئلة والتي تختبر الفرض الأول

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	أوافق الى حد ما	لا أوافق	لا أوافق على الأطلاق	الوسط الحسابى	الانجراف المعيارى	الاتجاه العام
X1.1	104	36	41	11	0	4.2135	0.971	أوافق
X1.2	104	41	36	11	0	4.2396	0.951	أوافق
X1.3	105	38	38	11	0	4.2344	0.961	أوافق
X1.4	134	35	19	4	0	4.5573	0.756	أوافق بشدة
X1.5	145	25	18	4	0	4.6198	0.742	اوافق بشدة

المصدر: برنامج SPSS

من الجدول (8) نجد أن هناك اتجاه عام من أفراد العينة على الموافقة على العبارات التى تختبر الفرض الأول المتعلق بوجود دور ذو دلالة جوهرية للمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر فى مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.

حيث نجد المتوسط الحسابي لجميع العبارات على مستوى عينة الدراسة أكبر من 3 وبلغ أيضاً المتوسط الحسابي العام لجميع الأسئلة 4,3729 وهو مؤشر يوضح موافقة أفراد العينة على وجود دور ذو دلالة جوهرية للمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر فى مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.

ونجد أيضاً أن درجة الاختلاف بين أراء أفراد العينة تصل إلى 12,54% وهذا يدل على أن هناك تقارب وتجانس فى أراء العينة بنسبة 87,46% حول وجود دور ذو دلالة جوهرية للمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر فى مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.

ومما سبق نستنتج أن العينة قد وافقت على وجود دور ذو دلالة جوهرية للمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر فى مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.

ثانياً: اختبار Square– chi للفرض الأول:

الجدول التالي يوضح نتائج اختبار كا2 للعبارات من (1 الى 5) التى تقوم باختبار الفرض الأول.

جدول (9) نتائج اختبار Chi-Square Test للفرض الأول

العبارة	قيمة Chi-Squareالمحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية(Sig)
X1.1	97.875	0,000
X1.2	97.875	0,000
X1.3	100.375	0,000
X1.4	215.458	0,000
X1.5	266.125	0,000

المصدر: برنامج SPSS

من الجدول (9) نجد أن مستوى الدلالة الإحصائية (صفر = Sig) لجميع العبارات وهى أقل من مستوى المعنوية (α = 0,05) وهذا يعنى رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل بأن هناك دور ذو دلالة جوهرية للمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر فى مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية. وذلك بدرجة ثقة 95%.

ثالثا: اختبار فريد مان Friedman للفرض الأول:

يستخدم هذا الاختبار لقياس الأهمية النسبية لآراء المستقصي وجود دور ذو دلالة جوهرية للمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر فى مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.

جدول (10)

نتائج اختبار Friedman Test للفرض الأول

العبارة	متوسط الرتب	قيمة Chi-square الجدولية	مستوى الدالة الإحصائية Sig
X1.1	2.8	109,868	0,000
X1.2	2.84		
X1.3	2.79		
X1.4	3.23		
X1.5	3.34		

المصدر: برنامج SPSS

من الجدول (10) نجد أن قيمة مستوي الدلالة الإحصائية (صفر =sig) وهي أقل من مستوي المعنوية (α=0.05) وهذا يدل علي عدم وجود اختلافا جوهرياً فى الأهمية النسبية في أراء المستقصي منهم حول

وجود دور ذو دلالة جوهرية للمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر فى مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.

ومن النتائج الإحصائية السابقة يمكن القول برفض الفرض العدمي الذى ينص على:

لا يوجد دور ذو دلالة جوهرية للمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر فى مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.

وقبول الفرض البديل بأنه يوجد دور ذو دلالة جوهرية للمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر فى مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.

2/4/4 نتائج التحليل الإحصائي واختبارات الفرض الثانى:

ينص الفرض الثانى علي: لا يوجد اثر ذو دلالة معنوية للمشاكل التى تواجه المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.

ويتم اختبار مدي صحة هذا الفرض عن طريق قياس استجابات عينة الدراسة علي العبارات من (6 إلي 10) الواردة في قائمة الاستقصاء وذلك كالآتي:

أولاً: نتائج تحليل Frequencies المتعلق بالفرض الثانى:

جدول (11) التكرارت والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري للأسئلة والتي تختبر الفرض الثانى

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	أوافق الى حد ما	لا أوافق	لا أوافق على الأطلاق	الوسط الحسابى	الانجراف المعيارى	الاتجاه العام
X2.1	116	36	32	8	0	4.3542	0.9035	أوافق
X2.2	163	22	6	1	0	4.8073	0.50063	أوافق بشدة
X2.3	161	19	10	2	0	4.7656	0.58985	أوافق بشدة
X2.4	115	31	26	20	0	4.2552	1.04479	أوافق
X2.5	104	37	41	10	0	4.224	0.95821	أوافق

المصدر: برنامج SPSS

من الجدول (11) نجد أن هناك اتجاه عام من أفراد العينة على الموافقة على العبارات التى تختبر الفرض الثانى المتعلق باثر المشاكل التى تواجه المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.

حيث نجد المتوسط الحسابي لجميع العبارات على مستوى عينة الدراسة أكبر من 3 وبلغ أيضاً المتوسط الحسابي العام لجميع الأسئلة 4,4812 وهو مؤشر يوضح موافقة أفراد العينة على تأثير المشاكل التى تواجه المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.

ونجد أيضاً أن درجة الاختلاف بين أراء أفراد العينة حول الإجابات المختلفة تصل إلى 10,38% وهذا يدل على أن هناك تقارب وتجانس فى أراء العينة بنسبة 89,63% حول تأثير المشاكل التى تواجه المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.

ومما سبق نستنتج أن العينة قد وافقت على تأثير المشاكل التى تواجه المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.

ثانياً: اختبار Square– chi للفرض الثانى:

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار كا2 للعبارات من (6 الى 10) التى تقوم باختبار الفرض الثانى

جدول (12) نتائج اختبار Chi-Square Test للفرض الثانى

العبارة	قيمة Chi-Squareالمحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية(Sig)
X2. 1	138.00	0,000
X2. 2	372.375	0,000
X2. 3	357.708	0,000
X2. 4	125.958	0,000
X2. 5	98.958	0,000

المصدر: برنامج SPSS

يتضح من الجدول (12) أن مستوى الدلالة الإحصائية (صفر = Sig) لجميع العبارات وهى أقل من مستوى المعنوية (α = 0,05) وهذا يعنى رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل بأن هناك اثر ذو دلالة معنوية للمشاكل التى تواجه المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.

ثالثا: اختبار فريد مان Friedman للفرض الثانى:

يستخدم اختبار فريد مان لقياس الأهمية النسبية لآراء المستقصي منهم حول تأثير المشاكل التى تواجه المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.

جدول (13) نتائج اختبار Friedman Test للفرض الثانى

العبارة	متوسط الرتب	قيمة Chi-squareالجدولية	مستوى الدالة الإحصائية Sig
X2. 1	2.83	157,574	0,000
X2. 2	3.43		
X2. 3	3.38		
X2. 4	2.72		
X2. 5	2.64		

المصدر: برنامج SPSS

من الجدول (13) نجد أن قيمة مستوي الدلالة الإحصائية (صفر =sig) وهي أقل من مستوي المعنوية (α=0.05) وهذا يدل علي عدم وجود اختلافا جوهريا فى الأهمية النسبية في أراء المستقصي منهم حول أهمية تأثير المشاكل التى تواجه المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.

رابعاً: اختبار One-Sample T Test للفرض الثانى:

جدول (14) نتائج اختبار One-Sample T Test للفرض الثانى

One-Sample Test						
	Test Value = 0					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
X2.1	66.777	191	.000	4.35417	4.2256	4.4828
X2.2	133.057	191	.000	4.80729	4.7360	4.8786
X2.3	111.951	191	.000	4.76563	4.6817	4.8496
X2.4	56.434	191	.000	4.25521	4.1065	4.4039
X2.5	61.081	191	.000	4.22396	4.0876	4.3604

```
T-TEST
  /TESTVAL=0
  /MISSING=ANALYSIS
  /VARIABLES=X2.1 X2.2 X2.3 X2.4 X2.5
  /CRITERIA=CI(.95).
```

المصدر: برنامج SPSS

من الجدول (14) نجد أن قيمة مستوي الدلالة الإحصائية (صفر =sig) وهي أقل من مستوي المعنوية (α=0.05) وهذا يدل متوسط العينة يوافق على وجود اثر ذو دلالة معنوية للمشاكل التى تواجه المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.

ومن النتائج الإحصائية السابقة يمكن القول برفض الفرض العدمي الذى ينص على:

لا يوجد اثر ذو دلالة معنوية للمشاكل التى تواجه المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.

وقبول الفرض البديل يوجد اثر ذو دلالة معنوية للمشاكل التى تواجه المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.

3/4/4 نتائج التحليل الإحصائي واختبارات الفرض الثالث:

ينص الفرض الثالث علي: لا يوجد اثر ذو دلالة معنوية لتطوير المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على تحسين مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.

ويتم اختبار صحة هذا الفرض عن طريق قياس استجابات عينة الدراسة علي العبارات من (17 إلي 25) الواردة في قائمة الاستقصاء وذلك كالآتي:

أولاً: نتائج تحليل Frequencies المتعلق بالفرض الثالث:

جدول (15) التكرارت والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري للأسئلة والتي تختبر الفرض الثالث

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	أوافق الى حد ما	لا أوافق	لا أوافق على الأطلاق	الوسط الحسابى	الانجراف المعيارى	الاتجاه العام
X3. 1	156	25	11	0	0	4.7552	0.54865	أوافق بشدة
X3. 2	161	17	14	0	0	4.7656	0.57182	أوافق بشدة
X3. 3	125	37	20	10	0	4.4427	0.87839	أوافق
X3. 4	127	30	25	10	0	4.4271	0.90658	أوافق
X3. 5	121	27	30	14	0	4.3281	0.98769	أوافق
X3. 6	109	38	35	10	0	4.2813	0.94013	أوافق
X3. 7	126	33	23	10	0	4.4323	0.89536	أوافق
X3. 8	143	24	21	4	0	4.5938	0.76683	أوافق بشدة
X3. 9	134	37	16	5	0	4.5625	0.7563	أوافق

المصدر: برنامج SPSS

من الجدول (15) نجد أن هناك اتجاه عام من أفراد العينة على الموافقة على العبارات التى تختبر الفرض الثالث المتعلق باثر تطوير المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على تحسين مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.

حيث نجد المتوسط الحسابي لجميع العبارات على مستوى عينة الدراسة أكبر من 3 وبلغ أيضاً المتوسط الحسابي العام لجميع الأسئلة 4,5095 وهو مؤشر يوضح موافقة أفراد العينة على اثر تطوير المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على تحسين مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.

ونجد أيضاً أن درجة الاختلاف بين أراء أفراد العينة حول الإجابات المختلفة تصل إلى 9,08% وهذا يدل على أن هناك تقارب وتجانس فى أراء العينة بنسبة 90,20% حول اثر تطوير المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على تحسين مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.

ومما سبق نستنتج أن العينة قد وافقت على تأثير تطوير المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على تحسين مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.

ثانياً: اختبار Square– chi للفرض الثالث:

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار كا2 للعبارات من (11 الى 19) التى تقوم باختبار الفرض الثالث

جدول (16) نتائج اختبار Chi-Square Test للفرض الثالث

العبارة	قيمة Chi-Squareالمحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية(Sig)
X3. 1	199.906	0,000
X3. 2	220.594	0,000
X3. 3	172.458	0,000
X3. 4	177.875	0,000
X3. 5	151.042	0,000
X3. 6	113.208	0,000

X3. 7	174.542	0,000
X3. 8	255.542	0,000
X3. 9	216.458	0,000

المصدر: برنامج SPSS

يتضح من الجدول (16) أن مستوى الدلالة الإحصائية (صفر = Sig) لجميع العبارات وهى أقل من مستوى المعنوية (0,05 = α) وهذا يعنى رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل بأن هناك اثر ذو دلالة معنوية لتطوير المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على تحسين مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.

ثالثا: اختبار فريد مان Friedman للفرض الثانى:

يستخدم اختبار فريد مان لقياس الأهمية النسبية لآراء المستقصي منهم حول تأثير تطوير المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على تحسين مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.

ويوضح الجدول التالي نتائج نتائج اختبار Friedman Test للفرض الثالث

جدول (17) نتائج اختبار Friedman Test للفرض الثالث

العبارة	متوسط الرتب	قيمة Chi-squareالجدولية	مستوى الدالة الإحصائية Sig
X3. 1	5.600	156,243	0,000
X3. 2	5.68		
X3. 3	4.83		
X3. 4	4.75		
X3. 5	4.51		
X3. 6	4.42		
X3. 7	4.83		
X3. 8	5.3		
X3. 9	5.09		

المصدر: برنامج SPSS

من الجدول (17) نجد أن قيمة مستوي الدلالة الإحصائية (صفر =sig) وهي أقل من مستوي المعنوية (α=0.05) وهذا يدل علي عدم وجود اختلافا جوهريا فى الأهمية النسبية في أراء المستقصي منهم حول أهمية تأثير تطوير المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على تحسين مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.

رابعاً: اختبار One-Sample T Test للفرض الثالث:

جدول (18) نتائج اختبار One-Sample T Test للفرض الثانى

One-Sample Test						
	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
X3. 1	120.094	191	.000	4.75521	4.6771	4.8333
X3. 2	115.481	191	.000	4.76563	4.6842	4.8470
X3. 3	70.083	191	.000	4.44271	4.3177	4.5677
X3. 4	67.665	191	.000	4.42708	4.2980	4.5561
X3. 5	60.719	191	.000	4.32813	4.1875	4.4687
X3. 6	63.101	191	.000	4.28125	4.1474	4.4151
X3. 7	68.593	191	.000	4.43229	4.3048	4.5597
X3. 8	83.008	191	.000	4.59375	4.4846	4.7029
X3. 9	83.591	191	.000	4.56250	4.4548	4.6702

```
T-TEST
 /TESTVAL=0
 /MISSING=ANALYSIS
 /VARIABLES=X4.1 X4.2 X4.3 X4.4 X4.5 X4.6 X4.7 X4.8 X4.9
 /CRITERIA=CI(.95).
```

من الجدول (18) نجد أن قيمة مستوي الدلالة الإحصائية (صفر =sig) وهي أقل من مستوي المعنوية (α=0.05) وهذا يدل متوسط العينة يوافق على وجود اثر ذو دلالة معنوية اثر تطوير المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على تحسين مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.

ومن النتائج الإحصائية السابقة يمكن القول برفض الفرض العدمي الذى ينص على:

لا يوجد اثر ذو دلالة معنوية لتطوير المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على تحسين مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.

وقبول الفرض البديل يوجد اثر ذو دلالة معنوية لتطوير المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على تحسين مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.

5 الخلاصة والنتائج والتوصيات

1/5خلاصة البحث

يسعى هذا البحث الى تحقيق الاهداف التالية:

- التعرف على دور المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر فى مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.
- تحديد أهم المشاكل التى تواجه المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر لمكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.
- تقديم مدخل مقترح لزيادة فعالية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر لتحسين مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.

2/5 نتائج البحث

توصل الباحث الى:

- رفض الفرض الأول العدمى: وهو لا يوجد دور ذو دلالة معنوية للمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر فى مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية. وقبول الفرض البديل.
- رفض الفرض الثانى العدمى: لا يوجد اثر ذو دلالة معنوية للمشاكل التى تواجه المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية. وقبول الفرض البديل.
- رفض الفرض الثالث العدمى: لا يوجد اثر ذو دلالة معنوية لتطوير المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على تحسين مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية. وقبول الفرض البديل.

3/5 توصيات البحث

يوصى الباحث بما يلى:

- قيام شركات الصرافة الكويتية بتطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر فى مجال مكافحة غسل الأموال.
- توفير الاستقلالية للمراجع الداخلى فى مجال مكافحة غسل الأموال.
- قيام شركات الصرافة الكويتية بأنشاء قواعد بيانات مركزية الكترونية مشتركة تحتوي على معلومات عن عملائها والمعاملات واللازمة للرقابة الوقائية لمكافحة غسل الأموال.
- قيام شركات الصرافة الكويتية بتطوير نظم رقابية الكترونية فعالة لمكافحة غسل الأموال.
- قيام شركات الصرافة الكويتية بتطبيق كافة متطلبات زيادة فعالية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر لمكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية الصادرة عن بنك الكويت المركزي .
- يجب على شركات الصرافة الكويتية رفع تقارير مراجعة داخلية بشأن مكافحة غسل الأموال بشكل دوري.
- اجراء بحوث ودراسات محاسبية فى مجال اثر استقلالية المراجع الداخلى على عمليات غسل الاموال، اثر تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر فى البنوك المركزية على تمويل الارهاب.

6- مراجع البحث:

1/6 المراجع العربية

أ- الكتب

- كامل، شريف سيد ،(2002)، "مكافحة غسيل الاموال في التشريع المصري"، دار النهضة العربية ، القاهرة.

ب- الدوريات والمقالات العلمية

- أبو الجود، سوسن عبد الفتاح محمد، (2007)، دور لجان المراجعة في مكافحة عمليات غسيل الأموال بالبنوك التجارية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة العدد الثانى، ص ص 97: 187.

- أحمد، محمد أحمد عباس، ومتولي، سعاد السيد ، العايدي، محمد عبدالرحمن، (2019)، أثر العوامل الشخصية والتنظيمية على كفاءة وفعالية أداء المراجع الداخلى لتحسين جودة المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد ع1، ص ص 52: 87.

- أحمد، وفاء يوسف، (2016)، إطار مقترح للتكامل بين وظيفتي الالتزام والمراجعة الداخلية لزيادة فاعلية البنوك في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، ص ص 497: 606.

- الحملاوي، صالح محمد حسني محمد، (2012)، تقييم دور المراجع الخارجي في مجال اكتشاف والتقرير عن جريمة غسل الأموال، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الرابع، ص ص67: 142.

- المشهداني، بشرى نجم عبدالله، والياور، أقدم علي عصام محمد علي، (2012)، دور نظام الرقابة الداخلية في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال بالتطبيق على عينة من المصارف الخاصة في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق س 35، ع 93، ص ص 1: 25.

- العمار، حنان عبد الله، وعنبر، أسيل جبار، (2016)، دور الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة غسل الأموال :دراسة استطلاعية تحليلية لآراء عينة من العاملين في المؤسسات المالية الحكومية والأهلية في جمهورية العراق، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، الأردن مج 24 ع 4، ص ص12: 21.

- الفتلى، قيصـــر علــي عبيد. وعلى، احمــد ماهر محمد، (2014)، دور المدقق الخارجي في ظل التحديات المعاصرة في الحد من ظاهرة غسيل الأموال دراسة تطبيقية واستطلاعية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية مجلة الغرى للعلوم والاقتصاد والادارة، السنة العاشرة، المجلد السابع، العدد الثلاثون، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة ، ص ص 1: 27، العراق ص ص 343: 368.

- القاضى، نعيم سلامة القاضي. و الحاج، أيمن. ومطر، موسى سعيد م. وبربور، مشهور هذلول بربور، (2012)، البنوك وعمليات غسيل الأموال، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الثالث و الثلاثون، جامعة البلقاء التطبيقية، الاردن، ص ص 347: 371.

- الكبيجي، مجدي وائل، (2015)، فاعلية دور لجان المراجعة في مكافحة عمليات غسل الأموال : دراسة تطبيقية على المصارف العامة فى فلسطين، المجلة الاردنية فى إدارة الاعمال، مجلد 11، العدد الأول، ص ص 171: 214، الاردن.

- الورداني، ياسر سعيد محمود ، (2014)، أثر تطبيق المراجعة على أساس المخاطر على تحسين جودة المراجعة الداخلية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ع2، ص ص 83: 99.

- حسين، ريم عقاب، (2013)، تحليل العوامل المؤثرة في اكتشاف مدقق الحسابات الخارجي في عملية غسيل الأموال والتقرير عنها، (دراسة ميدانية في مكاتب تدقيق الحسابات الأردنية، قسم المحاسبة، كلية الحصن، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، 2013، ص ص431: 459.

- خليفة، محمود البدري شاكر، (2012)، تحليل الآثار المختلفة لعمليات غسل الأموال ودور المراجعة للحد منها :دراسة تطبيقية على المصارف السعودية، المجلة العلمية لكلية التجارة جامعة أسيوط، العدد 53، ص ص176: 227.

- عبد العال، محمد عبد الحافظ، (2005)، " استراتيجية تفعيل جودة ضوابط الرقابة في ظل مدخل المراجعة علي أساس المخاطر"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة ، جامعة المنصورة، العدد الثاني .

- غنام، غريب جبر جبر ، (2013)، تفعيل دور المراجعة الداخلية على أساس الخطر باستخدام نموذج تحليل آثار الإخفاق FMEA : دراسة ميدانية، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، ع3، ص ص 173 – 238.

- فراج، منال حامد، (2007)، إطار مقترح لدور كل من لجنة المراجعة والمراجع الخارجي في مكافحة عمليات غسيل الأموال :دراسة ميدانية، الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثانى، ص ص 91: 193.

- فؤاد، ريمون ميلاد، (2014)، إطار مقترح لاستخدام منهجية ستة سيجما لتحسين فعالية المراجعة الداخلية على أساس المخاطر : دراسة تطبيقية، مجلة المحاسبة المصرية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، س4، ع8، ص ص 549 : 612 .

- فضالى، دينا سيد، (2016)، دور الرقابة الداخلية للمصارف الليبية فى الحد من ظاهرة غسيل الأموال :دراسة ميدانية للمصارف التجارية بمدينة إجدابيا، الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، ص ص 159: 189.

- محمود، شاهندة عادل غريب، (2013)، تفعيل مدخل المراجعة المبنية على المخاطر كأداة لتحقيق موضوعية الحكم المهني لمراقب الحسابات عن التقديرات المحاسبية، الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مج17، ع 4 ، ص ص 59: 84.

- مصطفى، مناهل، والرفيعى، افتحار محمد، (2008)، دور المصارف لمواجهة عمليات الاحتيال المالي وغسيل الأموال، البنك المركزى العراقى، العراق.

ج- الرسائل العلمية

- آدم، أبو يزيد أحمد محمد، (2018)، دور المراجعة الداخلية على أساس المخاطر في التنبؤ بمخاطر الفشل المالي في قطاع الأعمال: دراسة ميدانية على بنك فيصل الاسلامى السوداني، رسالة ماجستير فى المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الاسلامية، السودان.

- الحسين، عثمان بكري الشيخ، (2019)، دور لجان المراجعة في الحد من عمليات غسيل الأموال: دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية بالسودان، رسالة ماجستير فى المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان.

- الشيخى، رمضان أبو بكر، (2015)، إطار مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية باستخدام التكامل بين نموذج الاداء المتوازن ونموذج إدارة مخاطر المنشاة لتفعيل ادارة المخاطر المصرفية " دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية"، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، كلية التجارة جامعة عين شمس.

- العاجز، رنا فاروق،(2008)، دور المصارف في الرقابة على عمليات غسيل الأموال "دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية في قطاع غزة"، رسالة ماجستير فى المحاسبة، جامعة غزة.

- توتو، الأمين محمد عبد البارئ ، (2017)، المراجعة المبنية على المخاطر ودورها فى التنبؤ بالأزمات المالية : دراسة ميدانية على عينة من مصرف المزارع التجارى، بنك فيصل الاسلامى السودانى، رسالة ماجستير فى المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان.

- خميس، شيماء هشام عبد اللطيف، (2012)، اطار مقترح لتفعيل المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر لدعم الاستمرارية " دراسة ميدانية"، رسالة الماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

- رمضان، خديجة محمد عيد، (2010)، تطوير دور المراجعة الداخلية في المؤسسات المالية لاكتشاف ومكافحة عمليات غسل الأموال (دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

- زايد، عز الدين عبد القادر غيث، (2016)، دراسة اثر استخدام منهجية المراجعة على اساس المخاطر على تفعيل آليات الحوكمة (دراسة تطبيقية على القطاع المصرفى في ليبيا)، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

- صبيح، محمد عبد الهادى ابراهيم ابو العلا، (2015)، تطوير دور المرجع الداخلى فى الكشف عن عمليات غسل الأموال ومكافحتها فى القطاع المصرفى (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير فى المحاسبة، كلية التجارة، جامعة بنها.

- صلب، محمد عبدالله محمد، (2016)، دور المراجعة الداخلية والخارجية في تقليل مخاطر ظاهرة غسيل الأموال بقطاع المصارف التجارية في ليبيا :دراسة ميدانية على عينة من المصارف الليبية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا جامعة أم درمان الاسلامية.
- عبد الرحمن، محمد سليمان إبراهيم، (2016)، رؤية تطويرية مقترحة لدور المراجعة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال: دراسة تطبيقية تحليلية على المصارف العاملة في السودان، رسالة دكتوراه، ،كلية الدراسات العليا جامعة أم درمان الاسلامية، السودان.
- عبيد النور، مجتبي عبدالحميد، (2019)، دور المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في ترشيد قرارات الاستثمار: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية بولاية الخرطوم، رسالة ماجستير فى المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان.

د- أخرى

- بنك الكويت المركزي،(2003)، التعليمات الصادرة بشأن مكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب برقم (٢ /رب / ٩٢ / ٢٠٠٢) في ٢٢ / ١٠ / ٢٠٠٢ ، وللبنوك الإسلامية برقم (٢/رب أ /١٠٣ / ٢٠٠٣) في ١٥ / ٦ /٢٠٠٣.
- _____، (2013)، التعليمات الصادرة بشأن مكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب فى شركات الصرافة رقم (2 / ر ص / 310 / 2013).
- _____ ، (2017)، شركات الصرافة الكويتية.
- صندوق النقد العربى، (2015)، المستجدات الرقابية في مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأهمية الاستعداد للجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل
- قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب الكويتى رقم (106) لسنة 2013، واللائحة التنفيذية بقرار وزارة المالية رقم (37) لسنة 2013.
- قرار وزاري رقم (409) لسنة 2013 في شأن التدابير الاحترازية المطلوبة من قطاع الصرافة.
- قرار وزاري رقم (412) لسنة 2013 بشأن شركات التأمين ووكلائها والوسطاء.
- وحدة التحريات المالية الكويتية، (2014)، نموذج اخطار المعاملات المشبوهة لدى مؤسسات الصرافة.

2/6 مراجع باللغة الانجليزية:

a) Books

- Beare M.E.,(2003), Critical Reflections on Transnational Organized Crime , Money Laundering and Corruption ", Univ. of Toronto.

- Habib, Ahsan and Hasan, Mostafa Monzur and Alhadi, Ahmed, (2017)Money Laundering and Audit Fees Accounting and Business Research.

- Richard J.R,(2002)," Transnational Criminal Organization , Cyber Crime , and Money Laundering " CRC Press .

b) Periodicals:

- Abidin, Nor Hafizah Zainal (2017), Factors influencing the implementation of risk-based auditing, Asian Review of Accounting, Vol. 25 No. 3, pp. 361-375.

- Cindori, S. & Petrovic, T. (2017) The Significance of Assessing Money Laundering Risk as a Part of Auditing Operations. Athens Journal of Business & Economics, 3 (4), pp.121-134.

- De Smet, Dieter and Mention, (2011), Improving auditor effectiveness in assessing KYC/AML practices Case study in a Luxembourgish context, Managerial Auditing Journal Vol. 26 No. 2, 2011 pp. 182-203.

- El Amara, Ines and Khlif, Hichem, (2020), Strength of auditing and reporting standards, corruption and money laundering: a cross-country Investigation, Managerial Auditing Journal Vol. 35 No. 9, pp. 1243-1259.

- Eulerich, Marc and Georgi, Christine and Schmidt, Alexander, (2020), Continuous Auditing and Risk-Based Audit Planning.

- Kasswna, Reem Oqab,(2012), The Role of the Audit Committee in Raising the Efficiency of the Internal Control System to Combat Money Laundering in Jordanian Banks, Jordan.

- Mohammadi, Shaban., Naghshbandi, Nader. Iran, Quchan, and Moridahmadibezdi, Zahra. (2020), Investigating the impact of audit features on money laundering Evidence from Iranian stock exchange companies, Journal of Money Laundering Control Vol. 23 No. 4, pp. 913-930.

- Pinho, Carlos,(2015), Implementation of Internal Control Systems to Combat Money Laundering and Financing of Terrorism – An Applied Exploratory Study to the Angolan Financial Sector, International Journal of Business and Social Research, Volume 5, Issue 7.pp.38: 50.

- Yuen, Jennifer,(2014), ACC 626 Computer Assisted Auditing Techniques Money Laundering Detection.

c) Others

- Chartered Institute of Internal Auditors, (2014), Risk based internal auditing.
- Financial Action Task Force, (FATF),(2012) The FATF Recommendations.
- The Institute of Internal Auditors (IIA),(2003), " International Standard for the Professional Practice of Internal Auditing ".
- The institute of Internal Auditors (IIA), (2006), "Gaining Assurance on Risks"
- The institute of Internal Auditors (IIA), (2010), International Standards for The Professional practice of Internal Audit (Standards).

ملاحق البحث

جامعة كفر الشيخ
كلية التجارة
قسم المحاسبة

ملحق رقم (1)
قائمة الاستقصاء

السيد الأستاذ الفاضل / .....
بعد التحية والتقدير
يقوم الباحث بإعداد رسالة ماجستير فى المحاسبة بكلية التجارة جامعة كفر الشيخ في جمهورية مصر العربية بعنوان:

مدخل مقترح لزيادة فعالية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر فى مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية

ويأمل الباحث في أن يساعد اجراء هذه الدراسة الميدانية في زيادة فعالية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر لتحسين مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية.

ونظراً لان خبرتكم العملية والتطبيقية سوف تساعد الباحث فى الوصول إلى نتائج البحث الصحيحة لذا نرجو من سيادتكم التكرم بإبداء الرأي فيأ العبارات الواردة بقائمة الاستقصاء مع العلم بأن اجاباتكم سوف تكون سرية و لن تستخدم إلا فى أغراض البحث العلمى.
ولسيادتكم جزيل الشكر والتقدير

الباحث
خالد محمد مرزوق فجرى خلف

إشراف

أ.م.د سيد عبد الفتاح سيد
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ

أ.م.د. ايمان عبد الفتاح حسن الجمهودى
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ

أولاً :المفاهيم والمصطلحات الخاصة بقائمة الاستقصاء:
ثانياً: بيانات عامة
1- أسم المستقصي منه: ..... (اختياري)
النوع: ذكر انثى
2- جهة العمل :.....
3- المؤهل : بكالوريوس ماجستير دكتوراه أخرى
4- الوظيفة:
5- سنوات الخبرة : أقل من 5 سنوات من 5: 10 سنوات أكثر من 10سنوات

القسم الأول: يحتوى على العبارات التى تتناول دور المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر فى مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية
أ- فيما يلى مجموعة من العبارات التى تتناول دور المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر فى مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية. المطلوب تحديد درجة موافقة سيادتكم على كل واحدة من هذه العيارات:

م	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	أوافق الى حد ما	لا أوافق	لا أوافق على الاطلاق
1	تطوير مبادئ التطبيق الأمثل لبيئة الرقابة والعمل على تحقيق أكبر قدر ملائم من الاستقلالية للمراجع الداخلي.					
2	التحقق من تكامل أنواع الرقابة الداخلية الفعالة فى مجال مكافحة غسل الاموال..					
3	التحقق من ملاءمة سياسات واجراءات مكافحة غسل الأموال طبقا للمتطلبات التشريعية والرقابية .					
4	التحقق من توفر الكوادر البشرية المؤهلة المدربة في مجال عمليات غسل الأموال في قسم المراجعة الداخلية.					

5	التقييم والتقدير المبكر لمخاطر عمليات غسل الأموال من خلال الفحص المستمر للعمليات.					

القسم الثانى: يحتوى على العبارات التى تتناول اثر المشاكل التى تواجه المراجعة الداخلية المبنية على مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية

فيما يلى مجموعة من العبارات التى تتناول اثر المشاكل التى تواجه المراجعة الداخلية المبنية على مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية. المطلوب تحديد درجة موافقة سيادتكم على كل واحدة من هذه العبارات:

م	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	أوافق الى حد ما	لا أوافق	لا أوافق على الاطلاق
6	عدم وجود سياسات متواصلة لمكافحة غسل الأموال.					
7	عدم كفاية قواعد البيانات المركزية التي تحتوي على معلومات عن عملائها والمعاملات وللازمة للرقابة الوقائية لمكافحة غسل الأموال.					
8	عدم وجود نظم رقابية الكترونية فعالة لمكافحة غسل الأموال.					
9	نقص الموارد اللازمة لآليات الرقابة الفعالة.					
10	نقص في وسائل المراجعة الداخلية من حيث فعالية نظم المعلومات وإدارة البيانات التي يجب توافرها من أجل ضمان التنفيذ الكافي للطلبات التنظيمية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال.					

القسم الثالث: يحتوى على العبارات التى تتناول اثر تطوير المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على تحسين مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية

فيما يلى مجموعة من العبارات التى تتناول اثر تطوير المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على تحسين مكافحة غسل الأموال فى شركات الصرافة الكويتية. المطلوب تحديد درجة موافقة سيادتكم على كل واحدة من هذه العبارات:

م	العبارات	اوافق بشدة	اوافق	اوافق الى حد ما	لا اوافق	لا اوافق على الاطلاق
11	انشاء قواعد بيانات الكترونية تحتوي على معلومات عن عملاء الشركة والمعاملات واللازمة للرقابة الوقائية لمكافحة غسل الأموال.					
12	تطوير نظم رقابية الكترونية فعالة لمكافحة غسل الأموال.					
13	وضع السياسات وإجراءات العمل والنظم والضوابط الداخلية التي تكفل مكافحة غسل الأموال.					

م	العبارات	اوافق بشدة	اوافق	اوافق الى حد ما	لا اوافق	لا اوافق على الاطلاق
14	تنسيق السياسات وإجراءات العمل والنظم والضوابط الداخلية مع حجم نشاط الشركة وطبيعة ونطاق عملياتها					
15	توفير الاستقلالية للمراجع الداخلي (مراقب الالتزام) فى مجال مكافحة غسل الاموال.					
16	إجراء عمليات تدقيق وفحص مستقلين للتحقق من الالتزام بسياسات الشركة الداخلية وإجراءات عملها ونُظمها وضوابطها بشان غسل الاموال.					
17	تطبيق برنامج مستمر لتدريب كافة الموظفين وأعضاء الإدارة التنفيذية والإشرافية والمدراء، وإعلامهم بكافة المستجدات والتطوّرات، ة في مجال غسل الأموال.					
18	تحديد متطلبات النزاهة والخبرة، وكذلك وضع قواعد وإجراءات الاختيار والمؤهلات المناسبة في مجال المراجعة الداخلية لعمليات مكافحة غسل الاموال.					
19	رفع تقارير مراجعة داخلية بشان مكافحة غسل الأموال بشكل دوري.					

ملاحظات او اضافات من سيادتكم
.....
.....
.....

وشكرا